دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | مدى استخدام مخصصات القروض فى إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة ( تحليل عملى ) قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبى الصادرة من البنك المركزى المصرى |
| المصدر: | الفكر المحاسبي |
| الناشر: | جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة |
| المؤلف الرئيسي: | خميس، حسن كامل فرج |
| المجلد/العدد: | مج20, ع3 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2016 |
| الشهر: | أكتوبر |
| الصفحات: | 389 - 455 |
| رقم MD: | 777378 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| اللغة: | Arabic |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | إدارة الأرباح، مخصص القروض والسلفيات، الاعتراف المحاسبى، القياس المحاسبى، القوائم المالية، البنوك التجارية المصرية الخاصة |
| رابط: | https://search.mandumah.com/Record/777378 |

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# مدى استخدام مخصصات القروض فى إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة (تحليل عملى) قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبى الصادرة من البنك المركزى المصرى

دكتور
حسن كامل فرج خميس
مدرس المحاسبة المالية
معهد طيبة العالى للحاسب والعلوم الإدارية

# مدى إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة تحليل عملى - قبل وبعد تطبيق أسس القياس والإعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي المصري

د . حسن كامل فرج خميس

مدرس المحاسبة المالية

معهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الإدارية

الملخص:-

أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بعد تعديل معايير المحاسبة المصرية عام ٢٠٠٦ أسس للاعتراف والقياس المحاسبي للبنوك ، وهذه الأسس مرتكزة بالكامل على معايير المحاسبة المصرية والتي أضحت متفقة مع IFRS . وتتمثل أهداف هذه الدراسة في فحص وتحليل مدى إستخدام البنوك التجارية الخاصة لمخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق هذه الأسس، و قد تكونت عينة الدراسة من ثلاث عشرة بنكاً تجارياً مصرياً خاصاً خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٣ وذلك من أصل مجتمع الدراسة البالغ خمسة وثلاثين بنكاً ، حيث تم إستخدام بعض الأساليب الاحصائية كإختبار مان ويتني و تحليل الإرتباط والإنحدار المتعدد فضلاً عن إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات . هذا وقد أكدت نتائج التحليل الإحصائي ممارسة البنوك التجارية المصرية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات القروض وذلك قبل تطبيق أسس الاعتراف والقياس المحاسبي ، حيث وجدت علاقة نسبة مخصصات القروض متناسبة تناسباً طرديا مع نسبة صافي الربح قبل خصم مخصص وبمستوى معنوية عالية ، كما أكدت نتائج التحليل الإحصائي أيضاً أن بعد تطبيق قواعد البنك المركزي ما زالت البنوك التجارية الخاصة تمارس سلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض ، وجدت علاقة نسبة مخصصات القروض متناسبة تناسباً طردياً مع نسبة صافي الربح قبل خصم مخصص وبمستوى معنوية عالية أيضاً ، مما يؤكد على عدم قدرة أسس البنك المركزي على منع مديروا البنوك التجارية الخاصة من ممارسة سلوك إدارة الأرباح غير أن النتائج الأكثر أهمية في هذه الدراسة مفادها أن الأسس محل الدراسة ساعدت الي حد ما على تخفيض قوة سلوك ادارة الأرباح بشكل ملحوظ و بمعدل لا يقل عن 15 % عما كان عليه الحال قبل تطبيق تلك القواعد ، ويمكن ايعاز أسباب ذلك الى إعتماد هذه الأسس الى حد بعيد على معايير المحاسبة المصرية والمتفقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية ( IFRS ) .

الكلمات الدالة :-

إدارة الأربـــاح ، مخصـــص القـــروض والســـلفيات ، خســـائر الإضـــمحلال فـــي قيمة القـــروض ، البنـــوك التجاريـــة المصـــرية الخاصـــة ، قواعـــد وأســـس البنـــك المركزي لإعداد و تصوير القوائم المالية ، مصر .

## Abstract

**in the year of 2008 the Egyptian Central bank issued some rules related to preparation & presentation of financial statements in banks suggesting that these statements must be completely compatible with the Egyptian accounting standards, and the latter compatible with IFRS. I focused in this study on investigating whether managers of special Egyptian commercial banks used loan loss provisions (LLPs), as a tool for income smoothing before and after Appling rules of 2008 , for this purposes I selected a sample consists of thirteen special Egyptian commercial banks ( listed & non listed in Cairo exchange stocks ) . Some statistical tests such as mann-witny test, Correlation analysis, normal distribution tests and cross- section regression were done for investigation of income smoothing behavior. firstly I examined whether the Egyptian special commercial banks used LLPs as a tool for income smoothing during 2002 – 2008 ( before the new rules implementation) , secondly I examined weather behavior of income smoothing by banks through loan loss provision had decreased since implementation of the new rules , in other words during ( 2009 – 2013 ). Results of Empirical analysis showed that new rules implementation do not deter bank managers from using LLPs to their discretion for income smoothing. But in the same time I think that the most significant findings for this study are that income smoothing behavior decreased about (15%) after Egyptian commercial banks fully implemented the new rules. Meaning that using IFRS in commercial banks helps Egyptian central bank in decreasing income smoothing through (LLPs).**

## اولاً: مقدمة البحث .

يُفترض أن تتمثل المهمة الأولى للتقارير المالية في إمداد الأطراف أصحاب المصالح بالمعلومات المحاسبية المناسبة في الوقت المناسب وبالطريقة الأكثر عدالة ، ومع ذلك يستطيع من بيده إعداد هذه التقارير إستخدام ما يتوافر لديه من خبرات ومهارات محاسبية في خداع مستخدمي القوائم المالية بإستخدام آليات إدارة الأرباح وبخاصة في مجال الصناعة البنكية Liu and Ryan, (2006). هذا و قد أثبتت الممارسات العملية أن إدارات البنوك بشكل عام لا تجد أفضل من مخصصات القروض في إدارة أرباحها Kim & cross (1998) , beatty et .al (1995) . وعلى الرغم من أن مثل تلك التصرفات التي تمارسها بعض الإدارات قد لا تلقى قبولا عاماً من بعض أصحاب المصالح ، إلا أن بعض الدراسات قدمت بعض الأدلة على أن بعض المستثمرين وحملة الأسهم يفضلون الإدارات التي تستطيع إعداد القوائم المالية التي تلبي رغباتهم حتى وإن إحتويت بين ثناياها على بعض جواب الخداع Farzaneh Nassirzadeh (2012) ، لأن حملة الأسهم قد يتطلعون الى تحقيق معدلات عالية من الأداء تنعكس في النهاية في شكل أرباح موزعة ، إذن فالادارة قد تقع تحت ضغوط بعض المساهمين ، مما يجعلها تترقب بشكل ممنهج نتائج النشاط ، فان كان معدل الأداء الفعلى للبنك لا يرقى الى طموحات حَملة الاسهم بالشكل الذي تنخفض معه توزيعات الارباح فلا تجد الإدارة مناصاً من تعديل رقم الربح Abdulmarooph O. ( 2014) Adisa ، ويتم ذلك من خلال إجراء المقايضة المناسبة Trade- off بين الربح المحاسبي وبعض المتغيرات المرتبطة به ، مما يؤدي في نهاية الأمر الى الافصاح عن أرباح غير حقيقية ، والتلاعب بالربح المفصح عنه قد يتم من خلال تخفيض قيمة مخصصات القروض التي هي في الأساس عبء على الايراد فترتفع قيمة الأرباح للمستوى الذي قد يرضي طموحات حملة الأسهم ولا يعرض قيمة المنشأة للإنخفاض في سوق الأعمال ، وهي حقيقة علمية لأن قيمة المنشأة قد تتغير صعوداً وهبوطاً بتغير قيمة السهم ببورصة الأوراق المالية Haeyoung Ryu, (2014) ، بينما إذا ما كانت معدلات الأداء ترقى الى طموحات الملاك لكن سيترتب عليها أعباء ضريبية أو توزيعات أرباح بشكل كبير تلجأ الادارة في هذه الحالة للبديل الثاني ألا وهو زيادة قيمة

مخصصات القروض(2010) van Oosterbosch وهذا ما دعا العديد من الباحين أمثال (2011) Wan Maslisa wan , Mohamed shaista , w أن يروا في مخصصات القروض الوسيلة المفضلة لدى مديروا البنوك في إدارة الأرباح ، ومنعاً للشطط الذي يمكن أن تلجأ اليه بعض إدارات البنوك من خلال الإسراف في إستخدام مخصصات القروض والسلفيات كأداة لإدارة الأرباح بالشكل الذي يقلل من جودة التقارير المالية ، لذلك يحاول البنك المركزي المصري بشكل دوري تقويم سلوك إدارات هذه البنوك كلما دعت الضرورة الى ذلك ، و ما يؤكد هذا الزعم ما لاحظه الباحث من إنتهاز البنك المركزي لفرصة تعديل معايير المحاسبة المصرية والتي باتت متفقة الى حد بعيد مع المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ، فأصدر قواعد ملزمة للبنوك المصرية وصارت سارية المفعول إعتباراً من عام ٢٠٠٩ وما زالت سارية حتى 2016 ، وشدد البنك المركزي على ضرورة الالتزام الكامل بهذه القواعد ، ومن بين التعديلات التي أقرتها هذه القواعد ما هو متعلق بأسس تكوين مخصصات اقروض والسلفيات ، حيث تغير مسماها الى عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان بدلا من مخصصات القروض والسلفيات ، وبات يُتبع في تكوينها معالجةً محاسبيةً غير التي كانت مطبقة فيما قبل ، والمعالجة الجديدة منصوص عليها بالمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ المقابل للمعيار الدولي رقم ٣٩ وموضوعه الأدوات المالية القياس والاعتراف ، و يتم العرض والافصاح عن هذه المعالجات بإستخدام المعيار المحاسبي المصري رقم ١٩ المقابل للدولي رقم ٣٠ وموضوعه الإفصاح بالبنوك والمؤسسات المشابهة ، والسؤال الذي يثار حاليا متعلق بمدى ممارسة مديروا البنوك التجارية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات القروض من عدمه قبل تطبيق المعالجات الجديدة ، و السؤال الثاني مرتبط بما إذا كان للقواعد الجديدة محل الدراسة و المبنية على معايير المحاسبة المصرية جدوى وأثر ملموس في منع أو على أقل تقدير الحد من وطأة سلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض أم لا ؟.

ثانياً : مشكلة البحث .

تخضع البنوك التجارية المصرية الخاصة لإشراف البنك المركزي ، والأخير يسعى بين الحين والآخر الى رفع كفائة العمل المصرفي برُمته ، ومن أهم التحديات التي قابلها ( ولا زال يقابلها ) مجلس إدارة البنك المركزي ما هو متعلق برفع جودة المعلومات المحاسبية التي هي المُنتج النهائي للتقارير المالية الصادرة من تلك البنوك ، وفي ذات الوقت من أهم وسائل التأثير بالسلب على جودة معلومات هذه القوائم المالية ما يطلق عليه بإدارة الأرباح ، ومن أكثر الوسائل إستخدماً كأداة لإدارة الأرباح بالبنوك هي مخصصات القروض والسلفيات ، حيث تستخدم في زيادة أو خفض صافي الربح القابل للتوزيع بحسب الحاجة الى ذلك ، وهي حقيقة علمية تم إثباتها بدراسة Ma (1988) ودراسة Collins et a1995l. ودراسة Bhat (1996) وكذلك Sinkey (1988 ، وكذا Ahmed et al(1999) وكان آخر هذه الدراسات دراسة كل من Anandarajan, Hasan and McCarthy (2005) و دراسة Asokan Anandarajan et al (2006) ، وأخيرا Van Oosterbosch (2009) ، ونظرا لكون المعايير المحاسبية هي الأداة الفاعلة التي يمكن من خلالها ضبط العمل المحاسبي ، لذلك فقد دأب مجلس إدارة البنك المركزي منذ عام ١٩٩٧ على السعي الدئوب نحو التطبيق الكامل لمعايير المحاسبة المصرية عند إعداد القوائم المالية للبنوك المصرية ، ولما كانت معايير المحاسبة المصرية قد عُدلت أكثر من مرة حتى تساير المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS ، لذلك فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ تطبيق قواعد مُلزمة للبنوك مبنية على المعايير المحاسبية ، حيث أُطلق عليها "قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس" . ومن أهم مكونات هذه القواعد ما يتعلق بأسس القياس والاعتراف المحاسبي لإضمحلال قيمة القروض و التسهيلات الائتمانية ، وهو ما كان يعرف قبل تطبيق هذه القواعد بمخصص القروض والسلفيات . ويبدو أن مجلس إدارة البنك المركزي المصري قد فطن الى إمكانية إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح فقرر تطبيق تلك القواعد الجديدة والتي حوت بين ثناياها تعديلات تتعلق بطريقة تكوين مخصصات القروض بحيث باتت تعتمد جملة وتفصيلاً على معايير المحاسبة المصرية

المتفقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية ، وبناء على هذه القواعد يتم تعديل قيمة مخصصات القروض والسلفيات المكونة كل عام في ضوء الاضمحلال الحادث في قيمة القروض التي تكونت على أساسها هذه المخصصات ، وهي نفس المعالجة الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ المقابل للمصري رقم ٢٦ ، وبالتالي يرى الباحث أن بعد إجراء تلك التعديلات التي تم تفعيلها من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٦ ، صار من المناسب جداً البحث في تأثير تطبيق هذه التعديلات على سلوك إدارة الأرباح ( إن وجد ) وبخاصة مع عدم وجود دراسة مثيلة على المستوى المحلي ( في حدود علم الباحث ) بالتزامن مع ندرة الدراسات المثيلة على المستوى العالمي . وفي ضوء ما سلف تكمن مشكلة البحث في تحديد ما إذا كانت البنوك التجارية المصرية الخاصة ممارسة بالفعل لسلوك ادارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي المصري الأخيرة أم لا ؟ وبعد تطبيق تلك القواعد إعتباراً من عام ٢٠٠٩ وما بعدها ، فهل أدي هذا التطبيق الى منع سلوك ادارة الأرباح ( أو الحد من قوته ) أم لا ؟

## ثالثاً: الدراسات السابقة .

تم مراجعة الأدب المحاسبي فيما يختص بإدارة الأرباح بالبنوك التجارية باستخدام مخصصات القروض ، حيث لاحظ الباحث تصاعد إهتمام العديد من الباحثين بموضوع إدارة الأرباح في مجال الصناعة البنكية . وبعد إستقراء هذه الدراسات لاحظ الباحث أن هناك أدلة على إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح ، في ذات الوقت وُجدَت أدلة ببعض الدراسات فحواها يشير الى عدم ممارسة البعض الآخر من هذه البنوك لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض ، ففي الدراسة التي قامت بها Ma (1988) تم إختبار ما إذا كانت مخصصات القروض تستخدم كوسيلة لادارة الأرباح بالبنوك ، فضلاً عن إستخدامها في تخفيض التطاير volatility أو التذبذب الحادث في قيمة أرباح البنك وانتهت هذه الدراسة الى أن مخصصات القروض تستخدم كأداة في الأجل الطويل لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية ، وقد تم استخدام مخصصات القروض كمتغير تابع . أما الدراسة التي قام بها Greenawalt

and sinkey (1988) فقد حاولت استكشاف أهم الخصائص التي تميز البنوك التي تمارس سلوك إدارة الأرباح ، وانتهت الى أن البنوك الاقليمية متورطة في نشاط ادارة الأرباح أكثر من غيرها ، وعلى جانب آخر إهتمت دراسة Ahmed et al (1999 بقياس تأثير تغيير نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق إتفاقية بازل الأولى ، وانتهت الى عدم وجود أي أدلة تفيد إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح . وحول تحديد أهم العوامل المؤثرة في ادارة الأرباح بالبنوك التجارية ( Wetmore and Brick (1994 فقد انتهت الى عدم وجود أي دليل على استخدام مخصصات القروض والسلفيات كأداة لادارة الأرباح ، على صعيد موازي ركزت دراسة Beatty et al (1995 على إختبار ما إذا كانت إدارات البنوك التجارية قد دأبت على تغيير حجم العملية وتوقيتها وكذلك مقدار الاستحقاقات الخاصة بها وذلك لتحقيق أرباح ( أي القيام بسلوك إدارة الأرباح ) وانتهت الى عدم وجود أي علاقة ارتباط بين استخدام مخصصات القروض وسلوك إدارة الأرباح . أما دراسة Collins et al (1995) فقد إهتمت بقياس ما اذا كانت كل من مخصصات القروض وإصدار أسهم جديدة تستخدم كأدوات لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية ، وقد إنتهت هذه الدراسة الى وجود العلاقة الايجابية ( الطردية ) المعنوية بين إستخدام المخصصات في إدارة الأرباح ، بينما تستخدم عمليات إصدار الأسهم في إدارة رأس المال . وفي منحى آخر تطرق ( Bhat (1996 للخصائص التي تتميزبها البنوك الممارسة لسلوك إدارة الأرباح ، وانتهت الى أن البنوك الأكثر شراسة في ممارسة سلوك إدارة الأرباح هي تلك الأفقر من حيث سمة الصحة المالية مقارنة بغيرها . أما Yasuda, Okuda and Konishi (2004) فقد تمحورت جهودهما حول قياس مدى ممارسة سلوك إدارة الأرباح بالبنوك التجارية اليابانية خلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٩ والتي كانت تُعد من أصعب الفترات التي مرت على الصناعة البنكية باليابان . حيث إزدادت وبشكل كبير نسب مخصصات الديون المعدومة بتلك البنوك خلال هذه الفترة ، وقد ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين مخاطر البنك ونشاط إدارة الأرباح فوجدت العلاقة عكسية وبدرجة معنوية مرتفعة. وحول قياس تأثير عامل التسجيل بالبورصة على سلوك ادارة الأرباح ركزت دراسة Anandarajan, Hasan and McCarthy (2005) على إختبار مدى

إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك الاسبانية ، وأكدت النتائج على إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات القروض بالبنوك المقيدة بالبورصة أكثر منه بتلك غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية. بينما لاحظ Holland & Remsry (2003) ممارسة البنوك الأسترالية لنشاط إدارة الأرباح بإستخدام المخصصات واستخدمت الدراسة نموذج Dechow وانتهت الى أن مديري البنوك يستخدمون نشاط إدارة الأرباح بهدف تحقيق نقاط مستهدفة من الإيرادات أو الأرباح ، وأوصت الدراسة بضرورة الكشف عن طبيعة هذه الممارسات بالتقارير السنوية المنشورة . أما Asokan Anandarajan et al (2006) فقد ركز على تحديد مدى استخدام البنوك لمخصصات القروض في إدارة كل من الأرباح ورأس المال وبخاصة بعد تطبيق إتفاقية بازل ، وتوصلت هذه الدراسة الى وجود دليل دامغ على استخدام البنوك لمخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق اتفاقية بازل ، في حين لم تجد الدراسة أي دليل على ممارسة سلوك إدارة الأرباح بعد تطبيق إتفاقية بازل . أما Chang, Shen and Fang (2008) فقد إهتما بقياس العلاقة بين نسبتي مخصصات القروض ونسبة صافي الربح لتحديد مدى إستخدام هذه الأداة في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المسجلة بتايوان ، وقد إنتهت الدراسة الى وجود العلاقة الطردية القوية بين متغيرات الدراسة مما يشير وبقوة الى إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية بدولة تايوان ، أما ( Van Oosterbosch 2009 ) فقد حاول قياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية IFRS بديلا عن معايير المحاسبة الدولية IASB وذلك على مستويات إدارة الأرباح بالبنوك الأوربية ، فوجد أن البنوك التجارية الأوربية مارست سلوك ادارة الأرباح في ظل معايير المحاسبة الدولية IASB في ذات الوقت وجد أن الإنتقال الى معايير التقارير المالية IFRS قد خفض من مستوى سلوك ادارة الأرباح لكنه لم يمنعه على الاطلاق . وفي الدراسة الدولية التي قامت بها Ana Rosa (2008) على مستوى عدد من البنوك ( تجارية وغير تجارية – خاصة وغير خاصة ) في عدد من الدول ، فقد انتهت الى وجود العلاقة الإيجابية بين نسبة مخصصات القروض ونسبة صافي الربح قبل خصم تلك المخصصات ، وكان عدد الدول التي تمارس بنوكها سلوك إدارة الأرباح ١٣ دولة منها مصر غير أن هذه

الدراسة لم تختبر سلوك إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق قواعد مصرفية جديدة بديلاً لقواعد أخرى ، أخيرا في الدراسة التي قام بها (2014) Abdulmarooph O Adosa تطبيقا على بيئة الأعمال النيجيرية المصرفية تم دراسة مدى ممارسة تلك البنوك لسلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات القروض فوجدت العلاقة ايجابية ومعنوية .

ويمكن استنباط النتيجتين التاليتين بعد استقراء هذه الدراسات :-

أولا :- لا يوجد إتفاق بين الدراسات السابقة على إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح ، فالبعض إنتهى الى وجود العلاقة الايجابية ومنها على سبيل المثال دراسات كل من Ma (1988) وكذلك دراسة Collins et al (1995). ودراسة Bhat (1996) وكذلك (1988 Sinkey ، Van Oosterbosch 2009 وأخيرا دراسة Abdulmarooph O ( 2014) Adosa والبعض الآخر إنتهى الى عدم إثبات العلاقة الايجابية منها دراسات كل من .Beatty et al (1995) ودراسة Wetmore, J L – Brick, J R (1994) وكذلك دراسة (Ahmed et al 1998)

ثانياً :- لم تتطرق هذه الدراسات إلى قياس تأثير تطبيق سياسات بنكية أو تعليمات جديدة ( مثل قواعد عام ٢٠٠٨ في مصر محل الدراسة ) بديلا عن قواعد سابقة أصدرتهض ا البنوك المركزية بهذه الدول على سلوك ادارة الارباح ( وهو ما سيقوم به الباحث بالدراسة الحالية ) حيث سيتم إستكشاف تأثير تطبيق قواعد البنك المركزي المتعلقة بقياس إضمحلال القروض ومن ثم التعديلات الواجب إجرائها على المخصص الذي تم تكوينه ، على أن يتم قياس تأثير ذلك على سلوك إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية الخاصة ، وهو ما لم تتطرق له كل الدراسات السابق الاشارة اليها ( ما عدا دراسة Van Oosterbosch (2009) و دراسة Ahmed et al (1999) ، وأخيرا دراسة Asokan Anandarajan et al (2006) ) مما يعطي الدراسة الحالية التي يقوم بها الباحث تطبيقا على بيئة الأعمال المصرية أهمية علمية ( من وجهة نظر الباحث ) نظرا لكونها الدراسة الأولى في مصر التي تهتم بدراسة تأثير تغيير سياسات تكوين مخصصات القروض بعد تطبيق قواعد البنك المركزي محل الدراسة على سلوك ادارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية الخاصة .

رابعاً: أهداف البحث.

تتمثل أهداف البحث في محاولة الاجابة على الاسئلة الآتي ذكرها :-

(١) هل البنوك التجارية المصرية الخاصة ممارسةً لسلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات القروض والسلفيات وذلك قبل تطبيق قواعد البنك المركزي للقياس والإعتراف المحاسبي والمبنية على معايير التقارير المالية ( محل الدراسة ) والتي صدرت عام ٢٠٠٨ والسارية حتى ٢٠١٦ أم لا ؟

(٢) ان كانت البنوك الخاصة ممارسة بالفعل لسلوك إدارة الأرباح قبل تطبيق القواعد محل الدراسة ، فهل أدى تطبيق قواعد البنك المركزي المصري الى تخفيض سلوك إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات القروض بهذه البنوك أم لا ؟

خامساً : أهمية البحث .

من الناحية العلمية :-

(أ) البحث يتطرق لقياس مدى تأثير تطبيق مستجدات قواعد البنك المركزي المصري على سلوك ادارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض ، وتلك القواعد معتمدة بالكامل على معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، وهذه الدراسة هي الأولى ( في حدود علم الباحث ) التي تتطرق لهذا الأمر على المستوى المحلي.

(ب) أن المكتبة العربية ( بشكل عام ) تفتقر الى حد ما لأبحاث تهتم بقياس تأثير تطبيق قواعد أو تعليمات أو سياسات مصرفية أو معايير محاسبية جديدة على ادارة الأرباح بالبنوك المصرية عامة والتجارية الخاصة على وجه التحديد.

من الناحية العملية :-

(أ)يرى الباحث أن هذه الدراسة يمكن أن تساعد مجلس إدارة البنك المركزي المصري على تطوير وتعديل أسس القياس والإعتراف المحاسبي فيما يخص المخصصات وذلك للكشف عما اذا كان القطاع المصرفي يسير في الاتجاه السليم أم لا .

(ب) كذلك يعتقد الباحث أن هذه الدراسة ستكشف لواضعي المعايير المحاسبية مدى ملائمة المعايير المحاسبية بشكل عام ، و معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، ورقم ١٩ بشكل خاص في الحد من سلوك ادارة الارباح ، ومن ثم سيساعد البحث واضعي هذه المعايير المحاسبية على تصحيح توقعاتهم المستقبلية عند التطبيق العملي لهاذين المعيارين على القطاع المصرفي المصري .

سادساً: حدود البحث.

(أ) يقصد بمصطلحي أسس ، قواعد القياس والاعتراف المحاسبي الوارد بهذا البحث تلك القواعد والأسس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٦ وهي نفس الأسس المطبقة ( حتى ٢٠١٦ ) بالبنوك المصرية و التي يتم من خلالها القياس ثم الاعتراف المحاسبي فالعرض والافصاح بالقوائم المالية للبنوك المصرية عامة ، وقد طبقت تلك القواعد و الأسس على القوائم المالية لسنة ٢٠٠٩ بديلاً عن قواعد عام ٢٠٠٢ المعدلة بالكتاب الدوري الصادر في ٢٠٠٥/٦/٦ .

(ب) يتعرض البحث بالتطبيق فقط على قطاع البنوك التجارية الخاصة .

(ج) لفظ المخصصات الوارد بهذا البحث ينسحب فقط على ما يتعلق بالقروض والسلفيات دون باقي أنواع المخصصات .

(د) لم يتعرض البحث الى الاطار التفصيلي لقواعد البنك المركزي الجديدة الا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث الرئيسية سابق الإشارة إليها .

(ه) يتعلق التطبيق بكل من البنوك المسجلة وغير المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

(و) يتعلق التطبيق بالبنوك التجارية الخاصة كبيرة وصغيرة الحجم على حد سواء.

سابعاً : فروض البحث.

في ضوء هدفا البحث والدراسات السابقة تكون فروض البحث كالتالي :-

الفرض الأول : ( ويغطي فترة ما قبل تطبيق القواعد محل الدراسة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ )

لا تستخدم البنوك التجارية الخاصة مخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨ .

الفرض الثاني :- ( ويغطي فترة ما بعد تطبيق القواعد محل الدراسة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ )

لم تساهم قواعد البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨ في منع أو تخفيض درجة ممارسة البنوك التجارية المصرية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض .

## ثامناً :- منهج البحث.

يعتمد الباحث في الدراسة الحالية على المناهج البحثية الثلاث التالية:-

(١) المنهج الإستنباطي والذي سيستخدم في تحديد المحاور الرئيسية للبحث و صياغة وتحديد أهم العوامل المؤثرة في سلوك إدارة الأرباح ، بكلمات أخرى تحديد فرضيات الدراسة.

(٢) المنهج التاريخي و يستخدمه الباحث في عرض الدراسات السابقة والإطلاع على المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشره بموضوع البحث.

(٣) المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن دراسة تطبيقية ممثلة في تحليل عملي للقوائم المالية المنشورة لعدد ثلاث عشرة بنكا تجارياً مصرياً خاصاً إعتباراً من ٢٠٠٢ – ٢٠١٣ ، وذلك لإختبار فرضا البحث من خلال إستخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة ، ومنها إختبار التوزيع الطبيعي لكل من كلوموجروف سيميروف – شابيرو ويلك Kolmogorov-Smirnov[a] - Shapiro- Wilk إضافة الى بعض الإختبارات المعلمية كالإنحدار المتعدد حال وجود إزدواج خطي بين المتغيرات المستقلة سواء كان إزدواج خطي متعدد MULTICOLLINEARITY أو غير متعدد COLLINEARITY، إضافة الى تحليل الارتباط وفق معامل بيرسون ، وذلك تطبيقا على بيئة الأعمال المصرفية المصرية الخاصة . هذا بالاضافة لبعض الاختبارات الغير معلمية (NOM PARAMETREC TESTS) ومنها إختبار MANN - WITNY ( مان ويتني ) لقياس ما إذا كانت هناك فروقاً جوهرية في في صافي أرباح هذه البنوك بسبب تغيير طريقة تكوين المخصصات قبل قواعد ٢٠٠٨ وما بعدها .

**تاسعاً: خطة البحث.**

لتحقيق أهداف البحث يرى الباحث أن التقسيم الأمثل للبحث كالتالي :-

القسم الأول :- يتناول الباحث فيه إجراء دراسة نظرية لموضوعين ، أما الاول فيتعلق بالاطار المفاهيمي لإدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية ، حيث سيتناول الباحث فيه مفهوم إدارة الأرباح ودوافعه وأساليبه وطرق قياسه في الدراسات السابقة ، أما الموضوع الثاني فيرتبط بآلية تكوين المخصصات بالبنوك التجارية المصرية الخاصة قبل تفعيل قواعد البنك المركزي لسنة ٢٠٠٨ و بعد تفعيلها.

بينما القسم الثاني فيتناول الباحث فيه تحليلاً عملياً للقوائم المالية المنشورة ، الهدف منه ممثل في إختبار فرضا البحث .

أما القسم الثالث فيعرض الباحث فيه النتائج النهائية للبحث والتوصيات والدراسات المستقبلية.

**١- القسم الأول :- الدراسة النظرية.**

**١/١- الاطار المفاهيمي لإدارة الأرباح بالقطاع المصرفي:-**

**١/١/١- طبيعة و مفهوم إدارة الارباح.**

تعددت تعريفات إدارة الأرباح بالفكر المحاسبي المعاصر وبخاصة في العشرين سنة الأخيرة ، وبمراجعة الأدب المحاسبي فيما يتعلق بمفهوم إدارة الأرباح ، وجد الباحث أن كل من (Healy and Wahlen, 1999) قد أشارا الى أن إدارة الأرباح هي قيام أطراف داخلية ( الإدارة ) بممارسة خداعاً متعمداً لأطرافاً خارجيةً كالمساهم الحالي والمرتقب والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح ، كما أشار schipper 1989 الى أن إدارة الارباح هي التدخل المتعمد في إعداد التقارير المالية بغرض تحقيق بعض المكاسب الخاصة ، أما Wallace 1991 فقد ذكر أنه سلوك يتم بمعرفة الإدارة بقصد التأثير على التدفقات النقدية بهدف معالجة الانحرافات غير العادية الناتجة عن إنتهاج سياسات محاسبية معينة ، أما parfet 2000 فقد أشار الى أن إدارة الأرباح هي التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال إستغلال المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية ، أما (Leuz et al., 2003) فقد أشار الى أن إدارة الأرباح عبارة عن إستخدام بعض الوسائل.

المحاسبية كتكوين الاحتياطيات للفترات المستقبلية من خلال تخفيض أرباح بالسنوات ذات معدلات ربحية عالية.

وبتحليل التعريفات السابقة ينتهي الباحث أن كل هذه التعريفات تشترك في خاصية واحدة وهي أن إدارة الأرباح عبارة عن التدخل المقصود من إدارة المنشأة بهدف خداع آخرون.

٢/١/١- دوافع إدارة الارباح :-

تتعدد دوافع إدارة الأرباح التي ذكرت بالدراسات السابقة بتعدد أغراض الدراسات التي قام بها أصحابها ، فمنهم من رأى أن الدافع الرئيس من ممارسة سلوك إدارة الأرباح هو تخفيض آثار التقلبات ( التطاير) volatility الذي يمكن أن يحدث في قيمة الربح Ball, Kothari and Robin, (2000 ) ، وآخرون رأوا أن من أهم الدوافع ما هو مرتبط بتخفيض الخسائر المحتمل حدوثها ( Burgstahler and Eames, 2003 ) ، أما البعض الأخر فرأى أن دوافع إدارة الأرباح ممثلة في تخفيض التكاليف السياسية (Burgstahler and Eames, 2003) أو رفع قيمة السهم في سوق الأوراق المالية (Shivakumar, 2000). وقد تمتد الدوافع من وجهة نظر البعض الى تلبية حاجات وتوقعات محللي القوائم المالية Shivakumar,( (2000). ومن الباحثين من ركز على أن دوافع إدارة الأرباح ممثلة في حصول الإدارة على حوافز ومكافئات من الأرباح الموزعة (Healy, 1985) (Holthausen, Larker and Sloan, 1995), ومن الباحثين من اشار الى ان التدافع الهام لقيام مديري الشركات بممارسة سلوك إدارة الأرباح هو دافع التهرب الضريبي ، وذلك كما ذكر ( Spathis, 2002 ) . وفي ذات الوقت وجد الباحث ان سيلا من الأبحاث أشار الى أن سلوك إدارة الأرباح يستهدف الى إعطاء إشارات للمساهمين ومستخدمى القوائم المالية عن قدرة الأدارة على تحقيق معدلات عالية من الأداء بالشكل الذي يرفع من قيمة المنشأة في سوق الأعمال ، ومن إهم الدراسات الممثلة لهذا الإتجاه دراسة (Haeyoung Ryu, 2014 ، وبتركيز أكبر على القطاع المصرفي أشار بعض الباحثين المعاصرين أمثال (Shivakumar,( 2000 الى أن أهم دوافع إدارة الأرباح بالبنوك التجارية عبارة عن

(أ) إعطاء إيجاءات للمستثمر المرتقب والمحللين الماليين بقدرة الإدارة على تحقيق معدلات أداء عالية تنعكس في النهاية على أسعار الأسهم .

(ب)حصول الإدارة على نسب من الأرباح الموزعة.

(ج) التوافق مع المتطلبات التنظيمية والتعلمات أو القواعد الصادرة من البنك المركزي ، فعلى سبيل المثال يتطلب تنظيم العمل المصرفي في مصر ضرورة توفير حدود دنيا من رأس مال البنك ، في ذات الوقت تضطر البنوك الى الالتزام بهذه التعليمات أو القواعد الأمر الذي قد يدفع مديروا هذه البنوك الى تحقيق معدلات الأرباح بنسب معينة تساعد على التحايل على هذه النظم بالشكل الذي يظهر القوائم المالية بصورة تتفق وتعليمات البنك المركزي المصري .

(ء) صرف أنظار الجهات الرقابية السيادية كالجهاز الضريبي عن الأرباح الفاحشة التي تحققها هذه البنوك .

٣/١/١-وسائل إدارة الأرباح بالبنوك التجارية :-

(أ) من أهم وسائل إدارة الأرباح بالبنوك التجارية إستخدام مخصصات القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء ، وهذه المخصصات يمكن أن تزداد أو تقل بحسب الحاجة . فان كان صافي ربح التشغيل أكبر من المستويات المقبولة يتم الإرتفاع بقيمة المخصصات ، وإن كانت قيمة الأرباح دون المستويات المقبولة فما على إدارة البنك سوى تخفيض قيمة المخصصات .

(ب) أيضا بإستخدام أساس الإستحقاق في إدارة الربح ، ومن أهم التطبيقات المرتبطة بذلك إستخدام الإحتياطيات باشكالها المختلفة للحد من مخاطر التطاير ( التذبذب في القيمة volatility ) بحيث تكون الإستراتيجية الأساسية ممثلة في إستخدام الإحتياطيات في الوقت المناسب الذي يحقق أعلى منفعة لمديري البنوك ، وبخاصة عندما تنخفض الأرباح .

(ج) إستخدام إستهلاك الشهرة في تعديل رقم صافي الربح للمستوى الذي يحقق أعلى منفعة ممكنة للإدارة .

(د) وأخيرا يمكن القول أن هناك إمكانية لإستخدام أنشطة البنك الرئيسية كوسيلة للخداع وإدارة الأرباح ، وأهمها إستخدام الصفقات لمرتبطة بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع Barth (2012) Mary E. ، ويتفق الباحث مع هذا الطرح ، فهناك بالفعل إمكانية لإستخدام قواعد القياس التي يوفرها المعيار رقم ٢٦ والإختيار بين الإعتراف بفروق التقييم بالقيمة العادلة

بقائمة الدخل (أي التصرف بالبيع) أو الاعتراف بفروق التقييم بحقوق الملكية (أي تأجيل البيع) بمعنى تأجيل قرار البيع الى آخر لحظة في ضوء نسبة الربح المحققة.

٥/١/١- مداخل قياس إدارة الأرباح في الأدب المحاسبي :-

بمراجعة الأدب المحاسبي العالمي تم ملاحظة إستخدام الباحثين لمدخلين رئيسيين وذلك لقياس مدى ضلوع إدارة الوحدة الإقتصادية في إدارة الأرباح ، حيث يعتمد المدخل الأول على أسلوب تقدير المستحقات الاختيارية المحاسبية ، والثاني مدخل النموذج المحدد . ومن أشهر النماذج التي إستخدمت المدخل الأول كل من نماذج Jones 1991 وكذلك Modified Jones1999 Healy و وأخيراً Kothari 2005 .

١/٥/١/١- قياس ادارة الأرباح وفقاً للمدخل الأول:- ( إدارة الاستحقاقات الاختيارية )

من المتعارف عليه ( Silviana, 2006) أن الربح المحاسبي اما أن يكون تدفقاً نقدياً من انشطة التشغيل أو مبالغ في شكل استحقاقات ، وهذه الاستحقاقات تنقسم بطبيعة الحال الى جزئين ، أما الجزء الأول فيسمى بالاستحقاقات غير اختيارية non discretionary accruals ، بينما الجزء الآخر فيسمى بالاستحقاقات الاختيارية discretionary accruals . والاستحقاقات غير الاختيارية عبارة عن التعديلات المحاسبية التي تُجرى على التدفقات النقدية للوحدة الإقتصادية وفقا للمعايير المحاسبة المطبقة ، وبالتالي لا دخل للادارة في تكوينها ، اما الاستحقاقات الاختيارية فهي عبارة عن التعديلات التي تجريها الادارة على التدفقات النقدية وفقا للسياسات والبدائل المحاسبية التي إختارتها إدارة للوحدة الإقتصادية ، و لا تشوب التقارير المالية شبهات إدارة الأرباح إذا ما إنخفضت قيمة الإستحقاقات الإختيارية الى القيم السالبة أي أقل من القيمة صفر ، وتحوم شبهات إدارة الأرباح حول القوائم المالية المنشورة إذا ما كانت قيمة الإستحقاقات الإختيارية أكبر من القيمة صفر أي بالقيم الموجبة . و أطلق عليه بالأدب المحاسبي مؤشر الإستحقاقات الإختيارية المقدرة ، وأهم النماذج التي استخدمت أسلوب الاستحقاقات الاختيارية ما يلي :-

**أولا نموذج جونز Jones (١٩٩١):-**

يعتبر جونز من الباحثين الأوائل الذين بحثوا في كيفية صياغة نموذج محاسبي يمكنه الكشف عن ممارسة سلوك إدارة الأرباح ، وكان هذا النموذج على النحو التالي :-

$$ACCRit = \alpha 0 + \alpha 1\ \Delta REVit + \alpha 2\ PPEit + eit$$

حيث :-

ACCRit= وهي المستحقات الاجمالية ، وتقاس بالفرق بين صافي الربح قبل البنود العادية وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

ΔREVit = التغير في الايرادات ، اي الفرق بين ايرادات السنة الحالية والسابقة .

PPEit =اجمالي قيمة الممتلكات والمعدات والأدوات

Eit = خطأ التقدير

**ثانيا :- نموذج Dechow - جونز المعدل١٩٩٥ Modified Jones1995**

وهو على النحو التالي :-

$$ACCRit = \alpha 0 + \alpha 1\ (\Delta REVit - \Delta RECit) + \alpha 2\ PPEit + eit$$

حيث :-

ACCRit= وهي المستحقات الاجمالية ، وتقاس بالفرق بين صافي الربح قبل البنود العادية وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

ΔREVit = التغير في الايرادات

PPEit =اجمالي قيمة الممتلكات والمعدات والأدوات

ΔREVit-ΔRECit = الفرق بين التغير في الايرادات والتغير في اوراق القبض والعملاء

Eit = خطأ التقدير

**ثالثا :- نموذج كازنيك Kazanik - ويسمى ايضا نموذج جونز المعدل ١٩٩٩ Modified Jones1999 هو على النحو التالي :-**

$$ACCRit = \alpha 0 + \alpha 1\ (\Delta REVit - \Delta RECit) + \alpha 2\ PPEit + \alpha 3\ \Delta CFOit + eit$$

حيث :-

ACCRit= وهي المستحقات الاجمالية ، وتقاس بالفرق بين صافي الربح قبل البنود العادية وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

ΔREVit = التغير في الايرادات

PPEit =اجمالي قيمة الممتلكات والمعدات والأدوات

ΔREVit-ΔRECit = الفرق بين التغير في الايرادات والتغير في اوراق القبض والعملاء

ΔCFOit = التغير في التدفقات النقدية

Eit = خطأ التقدير

رابعا نموذج Kothari et al. (2005) وهو على النحو التالي:-

$$NDACCit / A it - 1 = B1 + (ROA /Ait -1) + B2 [(\Delta REVit / Ait-1] + B3 (PPEit / Ait-1) + Ei$$

حيث :-

ACCCT= الإستحقاقات الكلية التي تم الحصول عليها من الخطوة السابقة.

ΔREVi = مقدار التغير في قيمة إيرادات الشركة I خلال السنة t مقسومة على قيمة الأصول الخاصة بالشركة في نهاية السنة السابقة.

PPE = العقارات والممتلكات والإدوات والآلات الخاصة بالشركة خلال السنة t مقسومة على قيمة الأصول الخاصة بالشركة في نهاية السنة السابقة.

ROA = معدل العائد على الأصول.

Eit = خطأ التقدير

ويمكن الوصول الى قيمة الإستحقاقات الإختيارية وفقا للخطوات التالية وفق نموذج ، Dechow (1995) والذي يطلق عليه أيضا نموذج جونز المعدل Modified Johns Model على سبيل المثال كالتالي :-

الخطوة الأولى :- الحصول على قيمة المستحقات الكلية ( المفصح عنها بالقوائم المالية ) ويتم الوصول اليها ) كما ذكر Hribar and Collins (2000) بالمعادلة التالية وذلك عن طريق قائمتي الدخل والتدفقات النقدية :-

$$ACCRt = EBEIt - CFOt \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :-

ACCRt = قيمة الاستحقاقات الكلية.

EBEIt = صافي الربح قبل البنود غير العادية.

CFOt = صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

الخطوة الثانية :- يتم الحصول على قيمة المستحقات الكلية المتوقعة .

ووفقاً للدراسات السابقة يتم تقدير معالم النموذج B1 , B2 B3 الذي سيتم من خلاله إحتساب الإستحقات غير الإختيارية ، ويمكن أن يتم الحصول على الإستحقاقات المتوقعة بعد تطبيق المعادلة التالية لكل وحدة اقتصادية ستدخل عينة الدراسة :-

$$ACCTit / A\,it - 1 = B1\,(1 / Ait - 1) + B2\,[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1] + B3\,(PPEit / Ait-1) + Ei \ldots\ldots (2)$$

حيث :-

ACCCT= الإستحقاقات الكلية التي تم الحصول عليها من الخطوة السابقة.

ΔREVi = مقدار التغير في قيمة إيرادات الوحدة الاقتصادية I خلال السنة t مقسومة على قيمة الأصول الخاصة بالوحدة الاقتصادية في نهاية السنة السابقة.

ΔRECit = مقدار التغير في قيمة حسابات القبض والعملاء للشركة I خلال السنة t مقسومة على قيمة الأصول الخاصة الوحدة الاقتصادية في نهاية السنة السابقة.

PPE = العقارات والممتلكات والإدوات والآلات الخاصة الوحدة الاقتصادية خلال السنة t مقسومة على قيمة الأصول الخاصة بالشركة في نهاية السنة السابقة.

E = قيمة الإستحقات غير المتوقعة ، ويتم الحصول عليها من خلال طرح الإستحقات الكلية المشاهدة (من معادلة رقم ١) من المستحقات الكلية المتوقعة من معادلة رقم ٢.

A it – 1 = قيمة الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بالسنة السابقة.

وكافة عناصر المعادلة السابقة مقسومة على قيمة أصول السنة السابقة لكل شركة وهي(A it – 1 ) .

الخطوة الثالثة :- ممثلة في تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية ( NDACCit) لكل الوحدة اقتصادية على حدة ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية

$$NDACCit / A\,it - 1 = B1\,(1 / Ait - 1) + B2\,[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1] + B3\,(PPEit / Ait-1) + Ei \ldots\ldots (3)$$

الخطـــوة الرابعـــة :- ممثلـــة فـــي حســـاب المســـتحقات الاختياريـــة ( DISCACCit) لكـــل وحـــدة اقتصـــادية علـــى حـــدة والممثلـــة فـــي الفـــرق بـــين المستحقات الكلية والمستحقات غيـر الاختياريـة ليكـون النـاتج هـو الإسـتحقات الإختيارية DISCACC

.DISCACCit = ACCRit – NDACCit .....(4)

٢/١/٥/١ – قيـــاس مـــدى إدارة الأربـــاح وفقـــاً للمـــدخل الثـــاني ( مـــدخل النموذج المحدد )

يعتمد هذا المدخل على صياغة مجموعة من المتغيـرات المسـتقلة التـي تـؤثر فـي الأداة المســـتخدمة بمعرفـــة إدارة المنشـــأة فـــي إدارة الأربـــاح كالشـــهرة أو الاستثمارات المالية المتاحة للبيـع *AFS* أو مخصصـات القـروض *LLPs* ، وأهـم المتغيرات المستخدمة في إدارة الأرباح نسـبة صـافي الـربح ولكـن قبـل خصـم المخصصات والضرائب ، فضلاً عـن مجموعـة مـن متغيـرات الـتحكم ، و هـذا الأسلوب يعود بنا للخلف قليلاً أي الى لحظة مـا قبـل نشـر قائمـة الـدخل ، وآليـة قياس مدى ممارسة البنك لسلوك إدارة الأرباح مـن عدمـه تسـير وفقـاً لإجـراءات مفادها أنه إذا كـان معامـل الإرتبـاط β1 مـثلا لمتغيـر صـافي الـربح قبـل المخصصات والضرائب موجباً فهذا يعطي لمن يستخدم هـذا المـدخل دلـيلاً عمليـاً على إستخدام مخصصات القروض فـي إدارة الأربـاح والعكـس صـحيح ، ويعتبـر أشـهر مـن اسـتخدم هـذا المـدخل كـل مـن ( Mary E. Barth et al (2010 وذلك عندما قام بدراسة مـدى اسـتخدام المحاسـبة بالقيمـة العادلـة للاسـتثمارات الماليـــة المعـــدة للبيـــع فـــي إدارة الأربـــاح وكـــذا (2009) Renick van Oosterbosch ، وأخيـــر(2007) KZoubi & Al-Khazali و أخيـــراً ( Mahmoud O. Ashour (2011 عنـدما قـاموا بدراسـة مـدى إسـتخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح ، ويميل الباحث الـى اسـتخدام هـذا المـدخل في الدراسة الحالية ، حيث يلاحظ شيوع اسـتخدامه تطبيقـا علـى البنـوك التجاريـة ، بينما يندر اسـتخدام مـدخل الاسـتحقاقات الاختياريـة ( المـدخل الأول ) تطبيقـاً على البنوك التجارية .

٢/١ –أســس وقوعــد تكــوين مخصصــات القــروض بــالبنوك التجاريــة المصرية

١/٢/١- أسس وقواعد تكوين مخصصات القروض قبل تطبيق أسس وقواعد البنك المركزي:-

وفقا لقواعد وأسس عام ٢٠٠٢ والتي الحقت بالكتاب الدوري الصادر عن البنك المركزي المصري الصادر في ٢٠٠٥/٦/٦ والخاص بقرار مجلس ادارة البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٤ والمتعلق باسس تكوين المخصصات وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء يتم تكوين المخصصات في ضوء ما يطلق عليه بالجدارة الائتمانية للعميل (obligor risk rate) ORR وذلك على اساس ربع سنوي ، ويتم تكوين المخصصات بعشر فئات كحد أدنى اخذا في الحسبان المؤشرات الواردة في كل فئة وفقا لما يلي :-

| الحالة | الفئة | مستوى المخاطر الائتمانية | نسبة المخصص المطلوب تكوينه | نوع المخصص |
|---|---|---|---|---|
| منتظم | 1 | مخاطر منخفضة Low risk | 0% | عام |
| منتظم | 2 | مخاطر معتدلة modest risk | 1% | عام |
| منتظم | 3 | مخاطر مرضية satisfactory risk | 1% | عام |
| منتظم | 4 | مخاطر مناسبة adequate risk | 2% | عام |
| منتظم | 5 | مخاطر مقبولة acceptable risk | 2% | عام |
| منتظم | 6 | مخاطر مقبولة جدا marginally acceptable | 3% | عام |
| منتظم | 7 | مخاطر تحتاج لعناية خاصة risk watch | 5% | عام |
| غير منتظم | 8 | دون المستوى substandard risk | 20% | محدد |
| غير منتظم | 9 | مشكوك في تحصيلها dobtfule | 50% | محدد |
| غير منتظم | 10 | ردينة loose | 100% | محدد |

( جدول رقم ١ )

المصدر :- الكتاب الدوري الصادر عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٦

مع مراعاة السمات الأساسية للفئات العشر الخاصة بتصنيف القروض للمؤسسات ، وبجانب تحديد الجدارة الائتمانية للعميل ORR وفقا لما تقدم ينبغي للبنك القيام بالتالي:- * تحديد درجة المخاطرة الائتمانية لكل تسهيل مفتوح .

- تحديد الجدارة الائتمانية للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به .
- تحديد المتوسط المرجح للجدارة الائتمانية لمحفظة البنك وجزئياتها بحسب الصناعات التي ينبغي ان يخضع كل منها لدراسات مستقلة.

تعليق الباحث :- يرى الباحث أن المعالجة سالفة الذكر ( التي كانت مطبقة قبل تفعيل قواعد البنك المركزي ف؛ي ٢٠٠٨ ) تعتمد من أولها لآخرها على التقدير الشخصي لمسئول الائتمان بكل بنك ، وطالما تدخل التقدير الشخصي في تكوين المخصصات فان ذلك يفتح باباً خلفياً لإستخدام تلك المخصصات في ادارة الأرباح ، فتارة يتم تنخفيض قيمة المخصص وتارة أخرى يتم رفع قيمته بحسب قيمة صافي الربح المراد الافصاح عنه للأطراف أصحاب المصلحة .

١/٢/١- أسس وقواعد تكوين مخصصات القروض بعد تطبيق أسس وقواعد البنك المركزي الجديدة :-

تتمثل إجراءات تكوين مخصصات القروض بعد تطبيق أسس وقواعد البنك المركزي الجديدة كالتالي :-

١-يقوم البنك في تاريخ كل قوائم مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية، وبعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال ( أي مخصص القروض ) عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل( حدث الخسارة ) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال كلا من:-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه العميل
- أومخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السدا د
- أو توقع إفلاس العميل

- أو دخول في دعوي تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له
- وأخيرا تدهور الوضع التنافسي للعميل.

٢-يحسب مخصص خسائر الاضمحلال في قيمة القروض على مستوى مجموعة الأصول المالية مع مراعاة حجم الأرصدة ومعدل الإخفاق التاريخي وفترة تأكيد الخسارة ووفقاً للظروف الاقتصادية . ويتم تقدير تدهور الحالة المالية للعملاء الحاصلين على القروض بستة أشهر في المتوسط قبل تأكد اضمحلال القرض ، وبشكل عام تحسب خسائر الاضمحلال ( الخسائر المحققة ) وفق المعادلة التالية :-

**معدل الخسارة التاريخية X فترة تأكيد الخسارة X رصيد محفظة القروض**

٣- وأخيراً يتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل و القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي .ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

٣/٢/١- تعليق الباحث على معالجة البنك المركزي الجديدة:-

أولاً:- بشكل مبدئي القواعد الصادرة من البنك المركزي مبنية في مجملها على معايير المحاسبة المصرية المعدلة وفقا لمعايير التقارير المالية IFRS ( جريدة الأهرام الإقتصادي ٢٠١٠ ) ، ويفترض أن يؤدي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الى زيادة شفافية التقارير المالية مقارنة بالمعايير المحلية السائدة .(Anandarajan et al, 2010) ، ذلك لأن من أهم أهداف معايير التقارير المالية تحقيق القابلية للمقارنة إضافة الى الشفافية (Heemskerk and Van der Tas, 2006) ولما كان من أهم أهداف تطبيق معايير التقارير المالية هو الشفافية والقابلية للمقارنة (Heemskerk and Van der Tas, 2006, لذلك فمن المفترض ألا يكون لسلوك إدارة الأرباح دور مؤثر بالبنوك المصرية ، وبخاصة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية بحسب رأي عدد من الباحثين أمثال(Anandarajan et al, 2010)

وكـــذلك (A. Gangaram 2012) وكـــذا (Heemskerk and Van der Tas, 2006

إلا أن الباحث يرى أن المعالجة الـواردة بقواعـد البنـك المركـزي تتسـم بامكانيـة استخدام إدارة البنك لحكمها الشخصـي فـي تقـدير قيمـة الاضـمحلال فـي قيمـة القروض ، مما يعتبر باباً خلفياً جديـداً لإمكانيـة التلاعـب بالـدخل المفصـح عنـه بالقوائم المالية ، فتارة يمكـن زيـادة مقـدار مخصصـات القـروض وتـارة أخـرى يمكن تخفيض قيمتها بحسب الأحوال ، ومع ذلـك فالقواعـد الجديـدة ربمـا يكـون لها شيئ من الآثاراً الايجابية على الحـد مـن سـلوك إدارة الأربـاح خاصـة فيمـا يرتبط بـالعرض والإفصـاح عـن القـروض وعـبء الإضـمحلال المـرتبط بهـا، وبالتالي يتوقع الباحث ألا تمنع هـذه القواعـد نشـاط إدارة الأربـاح ، لكـن يتوقـع أن تخفض هذه القواعد من سلوك إدارة الأرباح بأستخدام مخصصات القروض.

٢- القسم الثـاني :- التحليـل العملـي وإختبـار الفـروض *Emperical analysis*

سيقوم الباحث في هذا القسم بتحليـل مـدى ممارسـة سـلوك ادارة الأربـاح خـلال فترتين منفصلتين وذلك لتحقيـق هـدفا البحـث ، أمـا الفتـرة الأولـى فهـي مـن ٢٠٠٢-٢٠٠٨ اي قبل تطبيق القواعد محل الدراسـة ، وأمـا الفتـرة الثانيـة فهـي الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣أي بعد تطبيق أسس البنـك المركـزي الجديـدة ، وفـي سبيل ذلك سيقوم الباحث بتحديد مجتمـع الدراسـة ومصـادر البيانـات فضـلا عـن تحديد الأساليب الاحصائية المستخدمة في ذلك التحليـل والنمـوذج المسـتخدم وهـو ما يمكن تبيانه على النحو التالي .

١/٢- مجتمع الدراسة ومصادر البيانات:-

يتكون مجتمع الدراسة من عدد ٣٠ بنكا هـي مجمـوع البنـوك التجاريـة الخاصـة بحسب آخر إحصاء معلن لهـذه البنـوك ( الهيئـة العامـة للاسـتعلامات ٢٠١٥ ) وقد قام الباحث بإختيار عينة عشوائية من هـذه البنـوك مكونـة مـن عـدد ثلاثـة عشرة بنكاً ، وقد راعـى الباحـث تمثيلهـا للمجتمـع المصـرفي الخـاص ، حيـث روعي إشتمالها على صـفتين وردتـا بالدراسـات السـابقة ، أمـا الصـفة الأولـى فهي إشتمالها على بنوك كبيرة وأخـرى صـغيرة الحجـم ، وأمـا الصـفة الثانيـة فهى إشتمالها على بنوك مقيدة وغيـر مقيـدة ببورصـة الأوراق الماليـة ، وأخيـراً أضاف الباحث صفة ثالثـة وهـي إشـتمالها علـى بنـوك تتبـع النظـام المصـرفي

الإسلامي كبنك فيصل الاسلامي ، وبنك البركة – مصر ، وبنوك أخرى لا تتبع النظام المصرفي الإسلامي ، وبشكل عام تمثل العينة المختارة حوالي ٤٣.٣% من مجتمع الدراسة المكون من ثلاثون بنكاً تجارياً خاصاً وبعدد مشاهدات يتجاوز حاجز الثلاثون مشاهدة ، لمراعاة التوزيع الطبيعي normal distribution ، وبالتالي فمن وجهة النظر الاحصائية فالعينة تعتبر الى حد بعيد صالحة للتحليل الإحصائي وممثلة للمجتمع ، وقد تم الإستعانة بكل من قوائم المركز المالي و الدخل ، وأخيرا الايضاحات المتممة للقوائم المالية ، وفيما يلي بيان عينة الدراسة.

## ٢/٢-عينة الدراسة.

| مسلسل | اسم البنك |
|---|---|
| 1 | البنك التجاري الدولي |
| 2 | بنك كريدي اجريكول |
| 3 | البنك المصري الخليجي |
| 4 | البنك الوطني المصري |
| 5 | البنك الوطني للتنمية |
| 6 | البنك الأهلي سوسيتيه جنرال |
| 7 | بنك قناة السويس |
| 8 | بنك فيصل الاسلامي |
| 9 | بنك الشركة المصرفية العربية |
| 10 | بنك مصر ايران |
| 11 | بنك البركة - مصر- للمعاملات الاسلامية |
| 12 | البنك الأهلي المتحد |
| 13 | بنك الاتحاد الوطني |
| 13 | الجملة |

( جدول رقم ٢ ) بيان بالبنوك التي دخلت عينة البحث

## ٣/٢-أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة:-

سيقوم الباحث بإستخدام بعض الإختبارات الإحصائية المناسبة لتحقيق هدفا البحث ، حيث سيتم إستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS الاصدار رقم

١٦ ، وبرنامج Microsoft Exel في تحليل البيانات وحساب بعض النسب كاللوغاريتم الطبيعي و المتوسط و خلافه ، فضلاً عن إعداد الجداول اللازمة ، وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة كانت على النحو التالي :-

١/٣/٢ - أسلوب الانحدار المتعدد Stepwise Regression

حيث يمكن الاستفادة من نموذج الانحدار المتعدد في قياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة المخصصات بسبب حدوث تغيرات في المتغير المستقل الرئيسي ومتغيرات التحكم ، وبالتالي سيتم استخدام طريقة الانحدار التدريجي Stepwise لتقدير معالم نموذج الانحدار وسيتم الاستعانة بهذا الاسلوب نظرا لتعدد المتغيرات

و تحسبا لاحتمال وجود ازدواج خطي قوي بين المتغيرات المستقلة MULTICOLLINEARITY.

٢/٣/٢-إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Test of Normality :-

سيقوم الباحث بإجراء إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بطريقتين ، بيانياً ثم حسابيا بإستخدام إختبار Shapiro- Wilk -Kolmogorov-Smirnov.

٣/٣/٢- اختبار الارتبط وفق معامل بيرسون.

حيث يقيس الاختبار المذكور علاقة المتغير التابع ببقية المتغسرات المستقلة ، إضافة الى قياس علاقة المتغيرات المستقلة ببعضها البعض

٤/٣/٢ - إختبار T لعينتين مستقلتين Mann-witny test

وهذا الإختبار أحد الاختبارات اللامعلمية ويقيس مدى وجود فروق جوهرية بين متوسط مجتمعين ، وفي هذه الدراسة سيستخدم الباحث هذا الإختبار لقياس متوسط قيمة المخصصات المكونة بمعرفة البنوك قبل تطبيق قواعد البنك المركزي لعام ٢٠٠٨ ، وقيمة المخصصات بعد تطبيق نفس القواعد ، والهدف ممثل في تحديد ما إذا كانت لقواعد البنك المركزي الجديدة المطبقة تأثيراً ملموساً على تغيير أسلوب تكوين مخصصات القروض ، تمهيدا لقياس هل هذا التغيير يصب في إتجاه تخفيض سلوك إدارة الأرباح من عدمه وهو هدف البحث الثاني .

## ٤/٢ – النموذج المستخدم Model

يتبع الباحث نفس النموذج المستخدم بدراسات Mary E. Barth et al (2010 ، 2007) KZoubi & Al-Khazali وكذا Renick (2010) van Oosterbosch و( Mahmoud O. Ashour (2011 ، وفي ضوء هذه الدراسات يفترض الباحث بشكل رئيسي أن مديوا البنوك يقوموا ( بشكل دوري بدراسة نسبة صافي الربح من نشاط التشغيل ، حيث تحدد إدارة البنك ما إذا كانت ستلجأ إلى إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح أم لا ( راجع شكل رقم ١ ) . وفي سبيل ذلك سيستخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد لقياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة المخصصات بسبب حدوث تغيرات في المتغير المستقل الرئيسي وهو نسبة صافي الربح قبل مخصصات القروض والضرائب ومتغيرات التحكم . وبالتالي عند إختبار الفرض الأول إذا كان معامل الإرتباط β1 لمتغير صافي الربح قبل المخصصات موجباً فهذا يعطي دليلاً عملياً على إستخدام المخصصات في إدارة الأرباح والعكس صحيح ، و يتوقع الباحث فيما يخص فترة ما قبل تطبيق تعليمات عام ٢٠٠٨ ممارسة البنوك لسلوك إدارة الارباح نظرا لإعتماد طريقة تكوين المخصصات بالكامل على التقدير الشخصي لموظفي الإئتمان . وعند إختبار الفرض الثاني يتوقع الباحث ألا يؤدي تطبيق القواعد الجديدة أيضا الى منع استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح ، ولكن يمكن أن يؤدي فقط الى الحد من شراسة نشاط إدارة الأرباح ، والمبرر الذي يستند الباحث عليه هو إعتماد المعالجة الجديدة على التقديرات الشخصية لموظفي الائتمان عند تقدير قيمة الإضمحلال في قيمة لقروض الممنوحة للعملاء .

### ٤/٢/١ – النموذج المستخدم في إختبار الفرض الأول فترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ ) :–

النموذج المستخدم خلال الفترة الأولى ( ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ ) قبل تطبيق أسس الاعتراف والقياس المحاسبي الجديدة :–

$$LLPsit = \beta 0 + \beta 1\ EBTP\ It + controls + \varepsilon it$$

وقد إختلفت أنواع متغيرات التحكم *controls* المستخدمة في الدراسات السابقة و ذلك من دراسة لأخرى ، لكن غالباً ما تعلقت تلك المتغيرات بخصائص البنوك التي دخلت عينة الدراسة ، كحجم البنك كما استخدم بدراسة

KZoubi & Al-Khazali (2007) ، Mary E. Barth et al (2010 ) ، وكذلك مدى تسجيل البنك ببورصة الأوراق المالية أو التعليمات والقواعد الجديدة المطبقة بمعرفة الجهات الرقابية كإتفاقية بازل أو معايير التقارير المالية IFRS بديلا عن معايير المحاسبة الدولية كما اتبع بدراسة (2009) Renick van Oosterbosch ،وقد يشتق من هذه المتغيرات متغيرات جديدة عن طريق ترجيح بعضها في البعض الآخر ، كضرب متغير التسجيل بالبورصة x الحجم ، أو التسجيل بالبورصة x مدى تطبيق معايير التقارير المالية IFRS x الحجم كما اتبع بدراسة ( 2009) van Oosterbosch إضافة الى متغيرين آخرين هما كل من نسبة القروض الى اجمالي ايداعات العملاء ، فضلا عن نسبة الإلتزامات الى حقوق الملكية KZoubi & Al-Khazali (2007) ومعادلة النموذج كانت كالتالي )

$$LLPit = \beta0 + \beta1\ EBTP\ it + \beta2\ LISTED + \beta3\ LISTED\ it * EBTPit + \beta4\ SIZEi + \beta5LD + \beta6DE + Ei \quad \ldots\ldots(1)$$

٢/١/٤/١- المتغير التابع :-

LLPit وهو نسبة المخصصات الخاصة بالبنك (I) خلال السنة (T ويحسب بالمعادلة التالية :-

$$LLPit = LLPs \div Total\ Assets \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث :- *LLPit* مخصص القروض والسلفيات ، *Total Assets* اجمالي الأصول

٢/١/٤/٢-المتغير المستقل الرئيسي:-

EBTP it = نسبة صافي الربح قبل خصم المخصصات والضرائب ويتم قياسه بنفس الاسلوب المتبع في دراسة Mary E. Barth, Javier Gómez-Biscarri, Ron Kasznik, Germán López-Espinosa ( 2012) كالتالي :-

$$EBTPit = (NET\ PROFIT - TAXES - LLPs) \div Total\ Assets \quad \ldots\ldots (3)$$

حيث:-

*EBTPit* = صافي ربح البنك قبل المخصصات للبنك I خلال السنة T

*NET PROFIT* = صافي الربح للبنك I خلال السنة T

*TAXES* = ضرائب الدخل للبنك i خلال السنة T

*LLPs* = مخصص القروض والسلفيات

*Total Assets* = إجمالي الأصول

ويعتبر الباحث أن البنك ممارساً لسلوك إدارة الأرباح إذا ما وجدت قيمة معامل الإرتباط لمتغير صافي الربح قبل المخصصات *EBTPit* موجباً أي متناسباً طردياً مع صافي الربح قبل المخصصات والعكس صحيح ، بمعنى أن إدارة البنك عندما تجد أن نسبة صافي الربح منخفضةً و لا ترقى للمستوى المطلوب تلجأ الى تخفيض قيمة المخصصات*LLPs* حتى ترتفع بنسبة صافي الربح للمستوى المطلوب والعكس صحيح ، وقد وجدت العلاقة ايجابية ببعض الدراسات السابقة منها دراسات كل من Ma (1988) وكذلك دراسة Collins et al 1995. ودراسة Bhat (1996) وكذلك Sinkey (1988) ، Van Oosterbosch 2009 والبعض الآخر إنتهى الى عدم إثبات العلاقة الايجابية منها دراسات كل من Beatty et al 1995. ، ودراسة Wetmore, J L – Brick, J R (1994) وكذلك دراسة Ahmed et al 1998 .

٣/١/٤/٢- متغيرات التحكم Controle Variables :-

يتحكم النموذج السابق في بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر في المتغير التابع وهو نسبة المخصصات منها :-

متغير LISTED ( التسجيل ببورصة الأوراق المالية ):-

يقاس هذا المتغير بطريقة المتغير الوهمي Dummy Variable وذلك بإعطاء البنك المقيد بالبورصة القيمة واحد ، وغير المقيد بالبورصة القيمة صفر ، وقد سبق وأن توصلت بعض الدراسات مثل دراسة Anandarajan, A., Hasan, I. and C. McCarthy, 2007 إلى أن البنوك المقيدة بالبورصة دائما ما تقدم حوافز للإدارة لتحقيق أرباح في الفترة المحاسبية على المدى القصير حتى ترتفع قيمة السهم بالبورصة (Anandarajan et al., 2007) لكن البنوك غير المقيدة بالبورصة لا تعطي هذه الحوافز للإدارة ، يضاف الى ما سلف أن البنوك المقيدة بالبورصة دائما ما تتعرض إداراتها لضغوط كبيرة من أجل تحقيق أرباح ربما لا تتعرض لها إدارات البنوك غير المقيدة بالبورصة . وبالتالي ففرص إدارة الأرباح لدى البنوك المقيدة ببورصة

الأوراق المالية أكثر من تلك الغير مقيدة ، وهذا الطرح وجد ما يدعمه بدراسة Qiao Liu et al (2007) عندما أشير الى كيف يفرض القانون بالصين على البنوك المسجلة بعض القيود التي تمنعها من اصدار أسهم جديدة إلا بعد أن تستوفي بعض الشروط منها أن تحقق على مدار ثلاث سنوات متتالية معدل عائد على الملكية ROE لا يقل عن ٦ % في السنة الواحدة ، على ألا يقل متوسط هذا العائد بآخر ثلاث سنوات عن ١٠ % مما يجعل البنوك الصينية المسجلة تحاول الوصول الى المعدل المطلوب ، مما قد يدفع إدارة البنك الى أدارة أرباحها ، غير أن على نطاق بورصة الأوراق المالية المصرية مثل هذه القيود غير مفروضة ، من جهة أخرى تفرض البورصة المصرية على جميع الشركات المقيدة ضرورة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، مع الافصاح بشكل دورى عن محاضر اجتماع لجان المراجعة لجمهور المساهمين ، مما يعنى أن البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية ربما تفكر اداراتها ملياً قبل الاقدام على سلوك إدارة الأرباح . وبالتالي فالاحتمال الأكثر قبولا لدى الباحث هو وجود العلاقة العكسية بين التسجيل ببورصة الأوراق المالية ونسبة المخصصات .

متغير SIZE it ( حجم البنك )

متغير الحجم تم إستخدامه بشكل ملحوظ في أغلب الدراسات السابقة ، وانتهت بعض الدراسات الى وجود تأثير معنوي لهذا المتغير في عملية إدارة الأرباح ، ومع ذلك انتهت بعض الدراسات الأخرى الى وجود التاثير العكسي المعنوي لهذا المتغير على سلوك إدارة الأرباح كان آخرها دراسة Teuta Llukani 2013 ، وذلك لأن البنك كبير الحجم دائما ما تراجع حساباته بمعرفة مراجع حسابات خارجي أيضا كبير الحجم ، والأخير يتمتع بسمعة كبيرة لا تسمح له بالتغاضي عن أي ممارسات لادارة الأرباح تؤدي الى إحداث تحريف متعمد للقوائم المالية بهذه البنوك ، من جهة أخرى بحسب راي Teuta Llukani تتمتع البنوك كبيرة الحجم بسمعة كبيرة مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم ، وهو سبب كافي يجعل البنك كبير الحجم لا يجازف بهذه السمعة أمام مساهميه ، يضاف الى ما سلف أن البنك كبير الحجم لديه في الغالب نظم للرقابة الداخلية تجعل ممارسات إدارة الأرباح أقل من البنك صغير

الحجم ، وهذا الطرح وجد ما يدعمه ببعض الدراسات ، حيث توصل بعض الباحثين أمثال كل من(2003) Kim, Liu and Rhee الى أن المنشآت كبيرة الحجم تنخفض لديها ممارسات ادارة الأرباح نظرا لأنها تعتنق مبادئ حوكمة الشركات فضلا عن إمتلاكها نظم للرقابة الداخلية تتمتع بالقوة ، فضلا عن توافر لجان للمراجعة داخل أروقة هذه المنشآت تمنع ممارسات إدارة الأرباح من مهدها ، وهكذا من العرض السابق يتضح للباحث عدم إتفاق الباحثين على تأثير موحد لحجم البنك على سلوك إدارة الأرباح ، من جهة خرى توصل كل من Burgstahler and Dichev (1997) الى أن المنشآت الكبيرة والصغيرة على حد سواء تدير أرباحها بهدف تفادي الخسائر ، في حين أن بعض الدراسات الأخرى كدراسة Degeorge, F., J. Patel, and R. Zeckhauser (1999) توصلت الى أن الشركات الكبيرة والأقدم من حيث تاريخ إنشائها لديها خبرات في تفادي الخسائر وبالتالي يتوقع الباحث التأثير الإيجابي بين سلوك إدارة الأرباح و حجم البنك ، وهي نتيجة عكسية لما يراه آخرون أمثال Teuta Llukani 2013 ، أيضا يعتقد بعض الباحثين أمثال Nelson et al. (2002) بأن مراجعي الحسابات قد يتغاضون عن ذكر ممارسات إدارة الأرباح بالمنشآت كبيرة الحجم حيث أثبتت هذه الدراسة أن تعديلات مراجعي الحسابات على القوائم المالية تنخفض بإزدياد حجم الشركات التي يتم مراجعتها.

متغير LISTED it * EBTPit ( صافي ربح البنوك المقيدة بالبورصة ) :-

ويقيس هذا المتغير نسبة صافي الربح قبل الضرائب والمخصصات بالنسبة للبنوك المسجلة وغير المسجلة بالبورصة ، وقد إستُخدم هذا المؤشر بدراسة van Oosterbosch (2009) ووجدت علاقته بادارة الأرباح عكسية غير معنوية .

متغير *DE* ( نسبة إجمالي الديون : إجمالي حقوق الملكية ) :-

ويقاس بقسمة مجمل الديون على مجمل حقوق الملكية ، فكلما زادت نسبة الديون الى حقوق الملكية كلما زادت المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري الخاص ، وهنا يمكن لمديروا تلك البنوك أن يقوموا بتخفيض قيمة مخصصات القروض حتى يتم تخفيض مخاطر الائتمان ، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة صافي الربح فتزداد بالتبعية حقوق الملكية فتنخفض المخاطر المحتمل

حدوثها ، وبشكل عام يتوقع الباحث العلاقة العكسية Zoubi & Al-Khazali (2007).

متغير *LD* ( نسبة القروض الممنوحة للعملاء : اجمالي الالتزامات ) :-

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما احتاج البنك مزيد من التمويل الخارجي ، وهنا يمكن لمديروا البنوك التجارية الخاصة أن يقوموا بتخفيض قيمة مخصصات القروض والسلفيات حتى يتم تخفيض مخاطر الائتمان ، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة صافي الربح فيجتذب البنك بهذها الاجراء المودعون ، وبشكل عام يتوقع الباحث العلاقة العكسية Zoubi & Al-Khazali (2007).

٢/٤/٢- النموذج المستخدم في إختبار الفرض الثاني فترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣ )

يستخدم الباحث النموذج التالي ، Renick van Oosterbosch (2010) :-

$$LPit = \beta 0 + \beta 1\ EBTP\ it + \beta 2\ LISTED + \beta 3\ LISTED\ it * EBTPit + \beta 4\ SIZEit + \beta 5\ regulation * EBTP + \beta 6\ regulation * EBTP * LISTED + \beta 7LD + \beta 8DE + Ei \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وهي نفس المتغيرات المستخدمة في إختبار الفرض رقم (١) ( سواء المتغير التابع أو تلك المستقلة ) ، لكن الباحث أضاف اليها متغير جديد يسمى تعيمات البنك المركزي مضروباً في صافي الربح ويرمز له بالرمز *REGU * EBTP* ( van Oosterbosch 2009 ) .

طريقة قياس متغير *REGU * EBTP*:-

يقاس متغير التعليمات كما قيس بالدراسات السابقة من خلال استخدام أسلوب المتغيرات الوهمية ، Dummy variables حيث يعطى القيمة واحد للبنوك خلال الفترة ( من ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ ) وهي فترة تطبيق القواعد والأسس الجديدة ، و القيمة صفر خلال الفترة ( ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ ) وهي فترة ما قبل

تطبيق القواعد والأسس محل الدراسة ، ثم يضرب متغير التعليمات x متغير صافي الربح قبل المخصصات وهو نفس الاسلوب المتبع بدراسة van Oosterbosch 2009 والهدف من إدراج هذا المتغير هو قياس تأثير تطبيق قواعد البنك المركزي التي تم إرسالها للبنوك في شكل ( تعليمات ) على سلوك ادارةالارباح .

## ٥/٢- النتائج Results :-

١/٥/٢ تحليل مدى إستخدام مخصصات القروض في أدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي ( فترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ )

قام الباحث بتشغيل البيانات لهذه العينة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ لفحص ما إذا كانت البنوك المصرية التجارية الخاصة إستخدمت مخصصات القروض في إدارة الأرباح ، وكانت نتائج التحليل الاحصائي ممثلة في الحصول على التالي :-

أولا :- وصف أهم احصائيات الدراسة :-

( جدول رقم ٣ ) بيان بإحصائيات الفترة من ٢٠٠٢- ٢٠٠٨

| Std. Deviation | Mean | variables |
|---|---|---|
| 0.0526 | 0.083 | LLP |
| 0.04517 | 0.0929 | EBPT |
| 0.49705 | 0.5882 | LISTED |
| 0.06168 | 0.0532 | LISEBPT |
| 1.02899 | 9.3782 | SIZE |
| 34.95295 | 16.846 | DE |
| 0.72756 | 0.6173 | LD |

ويتضح من هذه الاحصائيات أن متوسط مخصصات القروض والسلفيات كان 0830. بينما متوسط صافي الربح قبل المخصصات والضرائب كان حوالي 0929. وهما نسبتان توضحان أن متوسط قيمة المخصصات يقترب من متوسط قيمة صافي الربح ، وهذا التقارب بين النسبتين يراه الباحث أمراً غير مألوفاً ، أما نسبة حجم البنك مقوما باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأصول فكان ٩.٣٧ أما متوسط البنوك المسجلة فكان حوالي ٥٤ % ، وأخيراً كانت نسبة صافي ربح البنوك المسجلة مقارنة بغير المسجلة فكانت 0494.

ثانياً :- إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Tests of Normality :-

بيانيا :- حصل الباحث على الشكل التالي الذي منه يتضح أن المشاهدات بالكامل تتجمع حول الخط المستقيم ، مما يشير الى اعتدالية التوزيع الطبيعي .

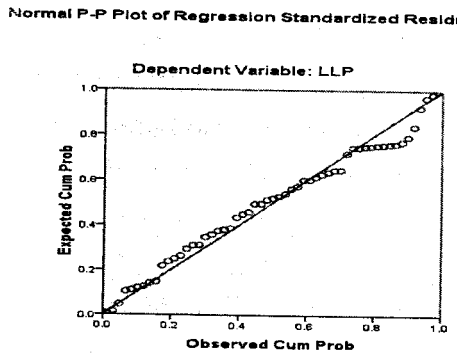


شكل رقم (٦)الاختبار البياني للتوزيع الطبيعي لمجتمع الدراسة

حسابياً :- اختبار Shapiro- Wilk I - Kolmogorov-Smirnov[a]

حصل الباحث على نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة p. value لكل من شابيرو – ويلك وكذا كلومجروف سيميروف = – 0.0.066 0.172 على التوالي وهي أكبر من 5 % مما يعني أن عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ( ربيع أمين ٢٠١٣ )

Tests of Normality

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | df | Sig. | Statistic | df | Sig. |
| Standardized Residual | .115 | 51 | .066 | .969 | 55 | .172 |

( جدول رقم ٤ ) اعتدالية التوزيع الطبيعي

ثالثا :- مصفوفة الارتباط وفق معامل بيرسون وبعد تشغيل البيانات حصل الباحث على المصفوفة التالية بالجدول التالي :-

تحليل الارتباط وفق معامل بيرسون – قبل تطبيق القواعد الجديدة ( جدول رقم ٥ )

| LD | DE | SIZE | LSEEBP | LIST | EBPT | LLP | variables |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -0.056 | -0.085 | -0.46 | 0.563 | -0.102 | 0.976 | 1 | LLP |
| -0.026 | -0.109 | -0.451 | 0.593 | -0.063 | 1 | | EBPT |
| -0.181 | -0.156 | -0.279 | 0.73 | 1 | | | LISTED |
| -0.161 | -0.116 | -0.527 | 1 | | | | LISEBPT |
| 0.070 | 0.051 | 1 | | | | | SIZE |
| -0.028 | 1 | | | | | | DE |
| 1 | | | | | | | LD |
| 0.347 | 0.276 | 0.000 | 0.000 | 0.237 | 0.000 | . | LLP |
| 0.428 | 0.221 | 0.000 | 0.000 | 0.329 | . | 0.000 | EBPT |
| 0.101 | 0.136 | 0.023 | 0.000 | . | 0.329 | 0.238 | LISTED |
| 0.130 | 0.207 | 0.000 | . | 0 | 0.000 | 0.000 | LISEBPT |
| 0.312 | 0.360 | . | 0.000 | 0.023 | 0.000 | 0.000 | SIZE |
| 0.423 | . | 0.360 | 0.208 | 0.136 | 0.222 | 0.277 | DE |
| . | 0.423 | 0.312 | 0.130 | 0.101 | 0.428 | 0.347 | LD |

وبفحص مصفوفة الإرتباط السابقة يتضح أن المتغيرات المستقلة بعضها يرتبط معنويا بالمتغير التابع عند مستوى ١ % وكذلك ٥% حيث كانت العلاقة موجبة معنوية بالنسبة لمتغير LISEPT وهو صافي ربح البنوك المسجلة ، وكذلك متغير PBTP صافي الربح قبل الضرائب ومتغير حجم البنك SIZE ، مما يعني أن البنوك كبيرة الحجم تنخفض لديها ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالبنوك كبيرة الحجم بينما كانت العلاقة عكسية غير معنوية بالنسبة لمتغيرات التسجيل بالبورصة LISTED ومتغير نسبة الديون لحقوق الملكية DE ، ومتغير نسبة القروض الى اجمالي الديون LD متسقا في ذلك مع لدراسات السابقة ( Zoubi & Al-Khazali

رابعاً :- نموذج الانحدار :- بعد تشغيل البيانات حصل الباحث على النموذج التالي

| Sig. F Change | df2 | df1 | Std. Error of the Estimate | Adjusted R Square | R Square | Model |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.000 | 49 | 1 | 0.01163 | 0.951 | 0.952 | 1 |

( جدول رقم ٦ ) نموذج الانحدار الرئيسي

( ملاحظة :- معادلة النموذج كانت على النحو التالي )

$$LLPit = \beta0 + \beta1\ EBTP\ it + \beta2\ LISTED + \beta3\ LISTED\ it * EBTPit + \beta4\ SIZEi + \beta5LD + \beta6LDE + Ei$$

ومن الجدول السابق سيتضح أن النموذج له قيم تنبؤية عالية ، حيث يمكنه تفسير من ٩٥ % - ٩٦ % من قيمة المخصصات ، كما لاحظ الباحث إنخفاض الخطأ المعياري مما يعطيه قيمة تنبؤية عالية .

خامساً :- معاملات الإرتباط Coefficient :-

ومن مخرجات الحاسب الآلي سيتضح أن معاملات الارتباط كالتالي:-

| Sig. | t | Standardized Coefficients Beta | Unstandardized Coefficients Std. Error | Unstandardized Coefficients B | |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.000 | -6.004- | | 0.004 | -.023- | (Constant) |
| 0.000 | 31.217 | 0.976 | 0.036 | 1.136 | EBPT |

a. Dependent Variable: LLP

( جدول رقم ٧ ) معاملات الإرتباط Coefficients

مع ملاحظة أن برنامج التحليل الاحصائي SPSS إستبعد Excluded باقي المتغيرات من معادلة الانحدار وهي كل من متغير الحجم والتسجيل بالبورصة والتسجيل x صافي الربح واجمالي الديون : حقوق الملكية ، واجمالي القروض : الديون لوجود إما ازدواج خطي بين أكثر من متغيرين MULTICOLLINEARITY أو إزدواج خطي بين متغيرين COLLINEARITY ، والدليل أن قيمة إحصائيات الازدواج الخطي كانت ( 0.996 - 0.649 - 0.797 - 0.999) للمتغيرات الاربع المستبعدة على التوالي ، ( انظر جدول رقم ٨ عمود COLLINEARITY STATISTICS ) ، وكانت بيانات هذه المتغيرات المستثناة كالتالي:-

( جدول رقم ٨ المتغيرات المستبعدة من النموذج )

| Collinearity Statistics Tolerance | Partial Correlation | Sig. | t | Beta In | Model |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.996 | -.185- | 0.199 | -1.303- | -.041[a] | LISTED 1 |
| 0.649 | -.085- | 0.555 | -.594- | -.023[a] | LISEBPT |
| 0.797 | -.103- | 0.476 | -.719- | -.025[a] | SIZE |
| 0.988 | 0.102 | 0.482 | 0.709 | .022[a] | DE |
| 0.999 | -.142- | 0.325 | -.995- | -.031[a] | LD |

a. Predictors in the Model: (Constant), EBPT

سادساً :- تحليل معاملات الإرتباط Coefficient لنموذج الإنحدار قبل تطبيق قواعد البنك المركزي المصري خلال ( ٢٠٠٢-٢٠٠٨)

(١) بالرجوع الى معامل الإرتباط Coefficient لمتغير صافي الربح قبل المخصصات EBTPit وجد موجباً وبقيمة 1.136** وبدرجة عالية من المعنوية عند مستوى a = 0.01 وكذلك a =0.05 حيث كانت قيمة ( p. value = 0.000) مما يعطي دلالة إحصائية للباحث على أن البنوك التجارية الخاصة قد إستخدمت بالفعل مخصصات القروض في إدارة الأرباح وهو ما يسير في نفس توقع الباحث ، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ أي قبل تطبيق التعليمات مجل الدراسة ، و لا تدعم هذه النتيجة فرض الدراسة الأول المنادي بعدم إستخدام مديري البنوك التجارية المصرية الخاصة لمخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق تعليمات البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨.

وتتفق هذه النتائج مع دراسات كل من Anandarajan, A., Hasan, I. and C. McCarthy, 2007 وكذلك دراسة van Oosterbosch 2010 وأخيراً دراسة ( 2012 ) Shaista - an Masliza Wan Mohammad Wasiuzzaman ، أبعد من ذلك تتفق هذه النتائج تماما مع دراسة Ana (2008) الدولية التي شملت ٤٠ دولة منها مصر ، و أكدت على ممارسة البنوك المصرية ( الى جانب بنوك بعض الدول الأخرى لسلوك إدارة الأرباح ، حيث ذكر بالدراسة ما يلي :-

(A positive relation between LLP and bank earnings in 13 countries (Brazil, Chile, Denmark, Egypt, Italy, Kenya, Korea, Peru, Philippines, Portugal, Spain, Sweden, and Venezuela) pp 13)

(٢) أن معامل الارتباط الخاص بالمتغير التحكمي LISTEDit كان سالبا بقيمة $^{a}$041.- مما يعني أن البنوك التجارية المقيدة بالبورصة تنخفض لديها انشطة ادارة الأرباح ، وهذه النتيجة تتسق مع نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة van Oosterbosch 2009. ، غير أن معنوية هذه العلاقة فشل الباحث في اثباتها ، ربما يعود أسباب ذلك الى وجود إزدواج خطي بين ذلك المتغير وباقي المتغيرات.

(٣) أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير حجم البنك SIZE يعطي قيمة سالبة بقيمة [a]025.- ولكنه غير معنوي ( p. Value =0.476) عكس ما أعطى معامل الارتبط لنفس المتغير عند تحليل مصفوفة الارتباط وفق معامل بيرسون ، بما يعني ارتباط متغير الحجم عكسيا مع مخصصات القروض منفردا ، أما مع وجود باقي العوامل (المتغيرات المستقلة الأخرى) لا تصبح علاقته بالمتغير التابع معنوية ، مما يعني أنه كلما زاد حجم البنك كلما إنخفضت درجة إدارة الأرباح.

(٤) أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير صافي ربح البنوك المسجلة LISTEBLP يعطي قيمة سالبة بقيمة [a]023.- ولكنه غير معنوي ( p. Value =0.555) عكس ما أعطى معامل الارتبط لبيرسون ، بما يعني ارتباط متغير صافي ربح البنوك المسجلة LISTEBLP عكسيا مع مخصصات القروض.

(٥) أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير اجمالي الديون : حقوق الملكية DE يعطي قيمة موجبة بقيمة [a]022 ولكنه غير معنوي ( p. Value =0.482) عكس توقع الباحث.

(٦) أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير اجمالي الديون : حقوق الملكية LD يعطي قيمة سالبة بقيمة [a]022 ولكنه غير معنوي ( p. Value =0.0.031) لكنه يتفق مع توقع الباحث بما يعني أن مديروا البنوك التجارية الخاصة يقوموا بتخفيض قيمة مخصصات القروض والسلفيات حتى يتم تخفيض مخاطر الائتمان ، مما يترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة صافي الربح فيجتذب البنك بهذا الاجراء المودعون ، وبشكل عام يتفق ذلك مع توقع الباحث العلاقة العكسية ويتسق مع دراسة Mahmud O. As hour (2011) وكذلك Zoubi & Al-Khazali (2007).

٢/٥/٢ – تحليل مدى إستخدام مخصصات القروض في أدارة الأرباح بعد تطبيق قواعد البنك المركزي ( فترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ )

يهدف هذا الجزء الى اختبار مدى ممارسة مديروا البنوك التجارية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح ، أو الحد من قوته على أقل تقدير ، مما يستدعي إجراء تحليل أكثر عمقاً ، ومن ثم لتحقيق ذاك الغرض فسيقوم الباحث باجراء تحليل عملي كالتالي

وقد قام الباحث بإدخال البيانات الى برنامج التحليل الاحصائي SPSS فتم الحصول على مصفوفة الارتباط التالية وفق معامل بيرسون ثم قيم (1- Sig. P. Value tailed ) على النحو التالي:-

تحليل الارتباط وفق معامل بيرسون – بعد تطبيق القواعد الجديدة( جدول رقم ٩)

معاملات الارتباط وفق معامل بيرسون

| EBPREG LISTED | REGEBPT | REG | LD | DE | SIZE | LISEBPT | LISTED | EBP T | LLP | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.186 | 0.067 | -.592- | -.042- | -.017- | -.204- | 0.676 | 0.003 | 0.975 | 1 | LLP |
| 0.215 | 0.128 | -.588- | -.026- | -.019- | -.158- | 0.694 | 0.029 | 1 | | EBPT |
| 0.285 | 0.070 | -.022- | -.199- | .0130- | -.082- | 0.600 | 1 | | | LISTED |
| 0.367 | 0.228 | -.289- | -.137- | -.031- | -.284- | 1 | | | | LISEBPT |
| -.159- | -.158- | -.118- | 0.127 | 0.125 | 1 | | | | | SIZE |
| 0.019 | -.022- | -.047- | -.022- | 1 | | | | | | DE |
| -.069- | -.054- | -.023- | 1 | | | | | | | LD |
| 0.351 | 0.521 | 1 | | | | | | | | REG |
| 0.891 | 1 | | | | | | | | | REGEBPT |
| 1 | | | | | | | | | | EBPREGLI STED |

Sig. (1-tailed ) P. Value جدول رقم ١٠ قيم )

| EBPREG LISTED | REGEB PT | REG | LD | DE | SIZE | LISEBPT | LISTED | EBPT | LLP | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.034 | 0.257 | 0.000 | 0.343 | 0.433 | 0.022 | 0.000 | 0.489 | 0.000 | . | LLP |
| 0.017 | 0.106 | 0.000 | 0.399 | 0.427 | 0.061 | 0.000 | 0.39 | . | 0.000 | EBPT |
| 0.002 | 0.247 | 0.417 | 0.025 | 0.45 | 0.213 | 0.000 | . | 0.390 | 0.489 | LISTED |
| 0.000 | 0.012 | 0.002 | 0.09 | 0.382 | 0.002 | . | 0.000 | 0.000 | 0.000 | LISEBPT |
| 0.060 | 0.061 | 0.126 | 0.108 | 0.111 | . | 0.002 | 0.213 | 0.061 | 0.022 | SIZE |
| 0.425 | 0.415 | 0.324 | 0.416 | . | 0.111 | 0.382 | 0.45 | 0.427 | 0.433 | DE |
| 0.252 | 0.300 | 0.413 | . | 0.416 | 0.108 | 0.09 | 0.025 | 0.399 | 0.343 | LD |
| 0.000 | 0.000 | . | 0.413 | 0.324 | 0.126 | 0.002 | 0.417 | 0.000 | 0.000 | REG |
| 0.000 | . | 0.000 | 0.300 | 0.415 | 0.061 | 0.012 | 0.247 | 0.106 | 0.257 | REGEBPT |
| | 0.000 | 0.000 | 0.252 | 0.425 | 0.060 | 0.000 | 0.002 | 0.017 | 0.034 | EBPREGLISTED |

ومن هذه المصفوفة يمكن استخلاص النتائج التالية :-

(١) يتناسب متغير مخصصات القروض والسلفيات LLPs طرديا مع نسبة الربح قبل خصم المخصصات EBPT ، وبمستوى معنوية مرتفع عند مستوى ١ % وكذا ٥ % حيث كانت قيمة P . Value = 0.000 ، بما يشير الى وجود نشاط إدارة الأرباح حتى بعد تطبيق القواعد محل الدراسة ، مما لا يدعم فرض الدراسة الأول المنادي بمساهمة قواعد البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨ على منع البنوك التجارية المصرية الخاصة من إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح

(٢) بخصوص علاقة متغير صافي ربح البنوك بعد أن طبقت البنوك القواعد الجديدة EBPTREGU وجد الباحث أن معامل الارتباط ايجابي 067. لكن غير معنوي حيث كانت قيمة P . Value = 0.257 ، مما يشير الى عدم قدرة القواعد محل الدراسة على منع سلوك إدارة الأرباح ، لكن في ذات الوقت هذه القواعد خفضت من شراسة سلوك إدارة الأرباح والدليل هو أن العلاقة بين صافي الربح والمخصصات لم تعد معنوية كما أشار الباحث عند فحص العلاقة بين متغير مخصصات القروض والسلفيات LLPs مع متغير نسبة الربح قبل خصم المخصصات EBPT.

(٣) فيما يتعلق بتأثير متغير صافي ربح البنوك المسجلة بالبورصة EBPTLIST على سلوك إدارة الأرباح ، فقد كانت علاقته بالمتغير التابع طردية ( إيجابية ) حيث كانت قيمة معامل الارتباط = 676. وبدرجة معنوية عالية معنوي حيث كانت قيمة P . Value = 0.000 مما يشير لدى تأثير التسجيل بالبورصة على زيادة سلوك إدارة الأرباح .

(٤) ) فيما يتعلق بتأثير متغير صافي ربح التسجيل بالبورصة LISTEBPT على سلوك إدارة الأرباح ، فقد كانت علاقته بالمتغير التابع طردية ( إيجابية ) حيث كانت قيمة معامل الارتباط = 676. وبدرجة معنوية عالية معنوي حيث كانت قيمة P . Value = 0.000 مما يشير لدى تأثير التسجيل بالبورصة على زيادة سلوك إدارة الأرباح .

٢-إختبار مان ويتني Mann-witny test

يستهدف هذا الاختبار الى قياس مدى تأثير تطبيق القواعد الجديدة على قيمة مخصصات القروض بعد تطبيق القواعد الجديدة ، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار المذكور :-

( جدول رقم ١١ )

(اختبار مان ويتني لقياس الفروق بين نسبتي المخصصات قبل وبعد تطبيق القواعد محل الدراسة)

| (Sig.2 tailed) | احصائية z | اختبار مان ويتني – نسبة المخصصات | | |
|---|---|---|---|---|
| 0.000 | -7.015 | N2 | N1 | المجموعات |
| | | 55 | 45 | التكرار |

ملحوظة :- N1 = البنوك قبل تطبيق تعليمات البنك المركزي الجديدة / N2 = البنوك بعد تطبيق التعليمات الجديدة

بتحليل قيمة إحصائية z وجد الباحث أن قيمة z المحسوبة ( أنظر جدول رقم ١١ ) ***-7.015*** وهي أكبر من قيمة z الحرجة ( ***1.960*** ) بما يعني وجود فروق جوهرية بين نسبة المخصصات قبل تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري ( محل الدراسة ) خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ مقارنة بنفس بعد تطبيق قواعد البنك المركزي المصري ( ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ ) ، مما يعني أن القواعد الجديدة الصادرة من البنك المركزي المصري قد أجبرت مديري البنوك التجارية الخاصة خلال الفترة من ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ على تغيير سياسات تكوين المخصصات بخلاف ما كان متبعاً قبل تطبيق القواعد الجديدة أي خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ مما قد ينعكس على نسبة صافي الربح بشكل جوهري ، ولتحديد مدى تأثير هذه القواعد على سلوك ادارة الارباح سينتقل الباحث لاجراء الانحدار المتعدد لتحديد مدى قدرة القواعد الجديدة على منع أو الحد من سلوك إدارة الأرباح ، على أن يتم تشغيل البيانات على برنامج التحليل الاحصائيspss على عينة الدراسة بالكامل قبل و بعد تطبيق القواعد الجديدة أي خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠١٣ ، وكانت معادلة النموذج المطبقة هي المعادلة رقم ٢ سابق الاشارة اليها وهي :-

$$LLPs_{it} = \beta 0 + \beta 1\ EBTP_{it} + \beta 2\ LISTED + \beta 3\ LISTED_{it} * EBTPit + \beta 4\ SIZE_{it} + REGU * EBTP + EBPT * REGU*LISTED \ldots\ldots (2)$$

وبعـــد تشـــغيل البيانـــات بإســـتخدام أســـلوب الانحـــدار المتعـــدد Stepwise regression حصل الباحث على المخرجات التالية :-

*( ملاحظــة :- تــم ادخــال متغيــر جديــد يســمى التعليمــات مضــروبا فــي صــافي الربــح مــرة EBPT * REGU ، ثــم مضــروبا فــي صــافي الربــح و التســجيل بالبورصــة مرة أخرى EBPT * REGU*LISTED*

حصل الباحث بعد تشغيل البيانـــات علـــى النمـــاذج الســـت التاليـــة لعينـــة الدراســـة بالكامل ( قبل تطبيق التعليمات / وبعد تطبيقها )

| Sig. F Change | df2 | df1 | Std. Error | Adjusted R Square | Model |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.000 | 95 | 1 | 0.01295 | 0.95 | 1 |
| 0.010 | 94 | 1 | 0.01257 | 0.953 | 2 |
| 0.006 | 93 | 1 | 0.01213 | 0.956 | 3 |
| 0.006 | 92 | 1 | 0.01169 | 0.959 | 4 |
| 0.002 | 91 | 1 | 0.01113 | 0.963 | 5 |
| 0.012 | 90 | 1 | 0.01081 | 0.965 | 6 |

<u>( جدول رقم ١٢)  نماذج الانحدار الناتجة عن تشغيل البيانات للعينة بالكامل ٢٠٠٢-٢٠١٣</u>

و تم اختيار النموذج رقم (٦) التالي وفقا لقاعدة أكبر معامل تحديد وأقل خطأ

| | | Standardized Coefficients | Unstandardized Coefficients | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Sig. | t | Beta | Std. Error | B | Model | |
| 0.041 | 2.070 | | 0.009 | 0.019 | (Constant) | 6 |
| 0.000 | 22.693 | 0.869 | 0.043 | 0.970 | EBPT | |
| 0.000 | -5.825- | -.284- | 0.091 | -.531- | REGEBPT | |
| 0.015 | -2.485- | -.051- | 0.001 | -.002- | SIZE | |
| 0.000 | 4.748 | 0.24 | 0.1 | 0.474 | EBPREGLISTED | |
| 0.000 | -4.046- | -.150- | 0.004 | -.017- | LISTED | |
| 0.012 | 2.566 | 0.125 | 0.052 | 0.132 | LISEBPT | |

( جدول رقم ١٣ معاملات الارتباط لنموذج الانحدار ٢٠٠٢ - ٢٠١٣)

ولتوضيح تأثير تطبيق القواعد الجديدة محل الدراسة على سلوك إدارة الأرباح في البنوك التجارية المصرية الخاصة خلال فترة( ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ ) قام الباحث بتحليل معاملات الارتباط وذلك كالتالي :-

| بعد تطبيق تعليمات ٢٠٠٨ | | | VARIABLES |
|---|---|---|---|
| Sig. | t | B | |
| 0.041 | 2.07 | 0.019 | (Constant) |
| 0.000 | 22.69 | 0.97 | EBPT |
| 0.000 | -5.82 | -.531- | EBPT*REGU |
| 0.014 | -2.48 | -.002- | SIZE |
| 0.000 | 4.748 | 0.474 | EBPT * REGU*LISTED |
| 0.000 | -4.05 | -.017- | LISTED |
| 0.011 | 2.566 | 0.132 | EPBT*LISTED |
| 0.848 | -0.192 | -0.004 | DE |
| 0.200 | -1.291 | -0.025 | LD |
| 0.327 | 0.986 | 0.037 | REG |
| | 0.965 | | Adjusted R Square |

( جدول رقم ١٤ لنتائج تشغيل بيانات الدراسة بعد تطبيق قواعد البنك المركزي )

١/٢/٥/٢ تحليل معاملات الإرتباط:-

(١)عند تحليل وفحص معامل الإرتباط لمتغير صافي الربح قبل المخصصات EBTPit كانت قيمته قبل تطبيق القواعد الجديدة 1.138 ( أنظر جدول رقم ٧ )_ بينما وجده الباحث بعد تطبيق التعليمات الجديدة موجباً 0.970** ( أنظر جدول رقم ١٤ )_ وبدرجة عالية من المعنوية عند مستوى a = 0.01 & 0.05 ( لكن الباحث لاحظ أنه إنخفض بالفرق بين القيمتين 1.138 ، 0.970 ) وعلى الرغم من انخفاضه بقيمة 0.169 وبنسبة ٠ 15% تقريبا إلا أن المحصلة النهائية تشير و بقوة الى أن البنوك التجارية الخاصة ما زالت تستخدم مخصصات القروض في إدارة الأرباح حتى بعد تطبيق أسس و قواعد البنك المركزي الجديدة ، وهذه النتيجة تتسق مع ما سبق و توقعه الباحث.

(٢) والملاحظة الهامة هي أن معامل الارتباط لمتغير صافي الربح بعد تطبيق التعليمات EBPT*REGU وجده الباحث سالبا بقيمة -531.- ومعنوياً ، حيث كانت قيمة ( p. value = 0.000 ) مما يعني أن نشاط ادارة الأرباح قد انخفض بعد تطبيق القواعد الجديدة ، مما لا يدعم فرض الدراسة الثاني المنادي بعدم مساهمة قواعد البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨ في تخفيض درجة ممارسة البنوك التجارية المصرية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض ، لكن لم تمنع هذه القواعد ممارسة سلوك إدارة الأرباح جملة وتفصيلاً .

(٣) بفحص معامل الإرتباط لمتغير صافي ربح البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية EPBT*LISTED وجد الباحث أن قيمته بالموجب 0.132 ( p. value = 0.011 )أي يتناسب طردياً مع المتغير التابع وهو المخصصات ، و معنوي عند مستوى ١ % مما يعني أن البنوك المسجلة ببورصة الأوراق المالية بعد تطبيق القواعد الجديدة صار لديها الحافز لادارة الأرباح أكثر من تلك غير المسجلة ، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة كدراسة (Anandarajan et al., (2007) لكنه لا يسير في الاتجاه الذي توقعه الباحث فيما يخص بيئة الأعمال المصرية.

(٤) بفحص وتحليل معامل الارتباط الخاص بمتغير صافي ربح البنوك المسجلة بالبورصة المصرية بعد تطبيق قواعد عام ٢٠٠٨ والذي يأخذ الرمز EBPT*REGU*LISTED وجده الباحث موجباً بقيمة **0.474 و قيمة p. value = 0.000 ( أنظر جدول رقم ١٤) أي يتناسب طرديا مع المتغير التابع وهو المخصصات ، و معنوي عند مستوى ١ % والتفسير العلمي لذلك يصب في إتجاه ممارسة تلك الفئة من البنوك ( المسجلة ببورصة الأوراق المالية ) لسلوك إدارة الأرباح حتى بعد تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري ، مما يشير الى قوة وقدرة عامل التسجيل بالبورصة على تحريك إتجاه العلاقة لمتغير EBPT*REGU من العلاقة العكسية المعنوية السالبة بقيمة (**0.531- ) الى العلاقة الطردية المعنوية الموجبة بقيمة

(**0.474 ) ، بكلمات أخرى يؤكد الباحث على قوة عامل التسجيل بالبورصة على إضعاف قدرة القواعد الجديدة على الحد من سلوك إدارة الأرباح ، وهي نفس النتيجة التي توصل اليها Anandarajan, Hasan and McCarthy (2005

(٥) بفحص معامل الإرتباط لمتغير حجم البنك SIZE بعد تطبيق القواعد الجديدة محل الدراسة وجد الباحث أن قيمته بالسالب 2.48- أي يتناسب تناسباًعكسياً مع المتغير التابع وهو المخصصات ، أبعد من ذلك وجده الباحث معنوي عند مستوى ١ % والدليل أن قيمة ( p. Value = 0.014 ) مما يعنى أن حجم البنك SIZE يساعد بشكل معنوي على تخفيض نشاط إدارة الأرباح والدليل على ذلك أن قيمة معامل الارتباط الخاص بالمتغير وجدت بالسالب. أكثر من ذلك فقد وجد الباحث أن بعد تطبيق القواعد محل الدراسة تحول مستوى المعنوية لهذا المتغير SIZE من غير معنوي ( 0.487 = p. value ) الى معنوي (0.014 = p. value ) والتفسير العلمي لذلك مفاده أن القواعد الجديدة أثرت في البنوك كبيرة الحجم أكثر من البنوك صغيرة الحجم ، وهي نتائج تؤكد أنه كلما زاد حجم البنك كلما انخفضت درجة ادارة الأرباح به بنسبة 0.002 ( اثنين في الألف – انظر جدول رقم ١٤ عمود B) وهي نتيجة منطقية لأن البنوك كبيرة الحجم تستقدم مراقب حسابات خارجي كبير الحجم أيضاً ، والأخير لا يسمح في أغلب الأحيان بتجاهل قواعد البنك المركزي التي شارك كبار مراقبي الحسابات المصريين أنفسهم في صياغتها ( راجع مقدمة قواعد ٢٠٠٨ ) ، وبالتالي لن يسمح مراقب الحسابات كبير الحجم بإضمحلال جودة التقارير المالية لعملائه ، كما أن هذا المراقب لديه سمعة متراكمة Reputaion ولا يسمح بالتفريط فيها على الاطلاق ، وتتسق هذه النتيجة مع دراسات كل من Chen et al وكذلك Gerayli et al. (2011. (2005 ودراسة Andra (2014 ، وأخيرا دراسة سمير كامل (٢٠٠٨) يضاف الى ما سلف أن البنوك كبيرة الحجم لديها وسائل فعالة للرقابة الداخلية وتطبق مبادئ حوكمة الشركات التي تمنع أنشطة إدارة الأرباح من مهدها وذلك وفقاً لعدة

دراسات كان آخرها دراسة (Teuta Llukani 2013) ، يتبقى للباحث أن يذكر أن باقي المتغيرات لم تكن معنوية والآتي ملاحظات الباحث حولها:-

(٦) أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير اجمالي إيداعات العملاء : حقوق الملكية DE يعطي قيمة عكسية ( في نفس توقع الباحث ) بقيمة 0.004- ولكنه غير معنوي(p. Value =0.848) وهي نفس نتائج دراسة Mahmud O. Ashour (2011)

(٧) أن معامل الارتباط بالنسبة لمتغير اجمالي الديون : حقوق الملكية LD يعطي قيمة سالبة بقيمة $0.025^{a}$- ( في نفس توقع الباحث ) ولكنه غير معنوي ( p. value =0.0.031) بما يعني أن مديروا البنوك التجارية الخاصة يقوموا بتخفيض قيمة مخصصات القروض والسلفيات حتى يتم تخفيض مخاطر الائتمان ، مما يترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة صافي الربح فيجتذب البنك بهذا الاجراء أموال المودعون ، وبشكل عام يتفق ذلك الطرح مع دراسة Mahmud O. Ashour (2011) وكذلك Zoubi & Al-Khazali (2007).

(٨) وأخيراً وليس آخراً يمكن تلخيص كل ما سبق من خلال عمل تحليل مقارن لنتائج تطبيق القواعد محل الدراسة مقارنة بفترة ما قبل تطبيقها ، على النحو التالي:-

| قبل تطبيق قواعد ٢٠٠٨ | | | بعد تطبيق قواعد ٢٠٠٨ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Sig. | t | B | Sig. | t | B | VARIABLES |
| 0.000 | 0.954 | 0.041 | 0.041 | 22.69 | 0.019 | (Constant) |
| 0.000 | 44.79 | 1.138 | 0.000 | -5.82 | 0.970 | EBPT |
| ------ | ----- | ----- | 0.000 | -2.48 | -.531- | EBPT*REGU |
| 0.476 | -0.719 | -0.025 | 0.014 | 4.748 | -.002- | SIZE |
| ------ | ------ | | 0.000 | -4.05 | 0.474 | EBPT * REGU*LISTED |
| 0.899 | 1.330 | -0.041 | 0.000 | 2.566 | -.017- | LISTED |
| 0.555 | -0.594 | -0.023 | 0.011 | 22.69 | 0.132 | EPBT*LISTED |
| 0.952 | | | 0.958 | | | Adjusted R Square |

( جدول رقم ١٥ تحليل مقارن قبل و بعد تطبيق قواعد البنك المركزي )

٣/٥/٢- نتائج إختبار فروض البحث:- تكون

أولا :- بالنسبة للفرض الأول :- يرفض الباحث الفرض الأول ( فرض العدم ) المنادي بعدم إستخدام البنوك التجارية المصرية الخاصة لمخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي محل الدراسة . ويقبل الباحث الفرض البديل المنادي بإستخدام البنوك التجارية المصرية الخاصة لمخصصات القروض كأداة لإدارة الأرباح قبل تطبيق قواعد البنك المركزي محل الدراسة.

ثانياً :- بالنسبة للفرض الثاني :- يرفض الباحث الفرض الثاني ( فرض العدم ) المنادي بعدم مساهمة قواعد البنك المركزي الصادرة عام ٢٠٠٨ في تخفيض درجة ممارسة البنوك التجارية المصرية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض ويتم قبول الفرض البديل ، في نفس الوقت يقبل الباحث الادعاء المنادي بعدم قدرة قواعد البنك لمركزي على منع سلوك إدارة الأرباح .

## ٣- القسم الثالث الخلاصة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

### ٣/١- الخلاصة .

مازالت مخصصات القروض هي الأداة الأساسية المستخدمة بالبنوك التجارية في إدارة الأرباح Lobo, G.J. and J. Zhou, 2001 ، ويبدو أن مجلس إدارة البنك المركزي المصري إستشعر الخطر المترتب على إستخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح. فدعا ( أي البنك المركزي ) كبار مراقبي الحسابات في مصر الى مؤتمر علمي تمخض عنه تكوين لجان عكفت منذ ٢٠٠٦ على دراسة ألية تطبيق معايير المحاسبة المصرية بعد تطويرها ، وذلك من خلال إطار مفاهيمي أطلق عليه " قواعد إعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس " ، وقد صدرت هذه القواعد في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨على أن تطبق إبتداء من عام ٢٠٠٩ ، وأوصى البنك المركزي بضرورة أن تعدل أرقام المقارنة لعام ٢٠٠٩ في ضوء التعديلات الصادرة من

مجلس ادارته . وعلى الفور قامت البنوك بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس والاعتراف بحيث باتت تتفق تلك التعديلات مع تعليمات البنك المركزي المصري ، ومن أهم ما حونه تلك التعليمات ما هو متعلق بمخصصات القروض والتي استبدلت بمسمى إضمحلال القروض ، وبتطبيق تلك التعليمات يمكن القول أن البنك المركزي غَيرَ كل من قواعد العرض و القياس و الإفصاح الخاصة بالقروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء بشتى أنواعها وكذلك المخصصات الخاصة بها حيث يجب على البنك القيام بالتالي :-

(١) تطبيق المعيار المصري رقم ٢٦ عند قياس الاضمحلال الحادث في قيمة الأصل المالي ، وهو التسهيل الممنوح للعميل .

(٢) تطبيق المعيار رقم ١٩ عند الافصاح عن التسهيلات ائتمانية والاضمحلال الذي حدث فيها .

(٣) ما يخصم أو يرد للربح بقائمة الدخل بات يسمى رد ( عبء) إضمحلال القروض والتسهيلات .

وتأسيسا على ما سلف فقد توقع الباحث ألا تكون طريقة القياس ناجزة في منع سلوك ادارة الارباح لاعتمادها على التقدير الشخصي لموظفي الائتمان ، وبالتالي فقد قسم الباحث فترة الدراسة الى فترتين كالتالي :-

الفترة الأولى قبل تطبيق القواعد الصادرة من البنك المركزي (أي خلال الفترة ) من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٨ و ذلك لفحص ما إذا كانت البنوك تمارس نشاط إدارة الأرباح بإستخدام مخصصات القروض خلال هذه الفترة أم لا ؟ .

الفترة الثانية بعد تطبيق قواعد القياس والإعتراف الصادرة من البنك المركزي من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٣ ، وما إذا كانت القواعد المذكورة قد أدت الى خفض سلوك ادارة الأرباح أم لا ؟

٢/٣- نتائج التحليل العملي :-

أولا :- قبل تطبيق قواعد البنك المركزي تم التأكد بالدليل العملي على إستخدام البنوك التجارية المصرية لمخصصات القروض في إدارة الأرباح. فعلى الرغم من قدرة القواعد محل الدراسة على الحد من( وليس منع ) سلوك إدارة

الأرباح إلا أن الباحث لاحظ أن عامل التسجيل بالبورصة المصرية أدى الى تغيير مسار إتجاه إدارة الأرباح من الإتجاه العكسي الى الطردي المعنوي ، اي بكلمات أخرى جعل البنوك المسجلة أكثر ميولاً نحو إدارة الأرباح .

ثانياً:- بعد تطبيق القواعد الجديدة وجد الباحث أن البنوك كبيرة الحجم أقل شراسة في إستخدام مخصصات القروض في ادارة الأرباح من البنوك صغيرة الحجم.

والخلاصة أن تطبيق هذه القواعد متناسب طرديا مع المخصصات وإن لوحظ في ذات الوقت أن هذه القواعد قد أدت الى الحد من شراسة سلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض حيث كان معامل الإرتباط لنسبة صافي الربح قبل المخصصات والضرائب للبنوك بعد تطبيق قواعد القياس والاعتراف والإفصاح الجديدة متناسب طرديا مع نسبة المخصصات لكن بقيمة أقل من نفس المعامل قبل تطبيق التعليمات الجديدة ، وبمستوى معنوية مرتفع ، مما يشير الى أن هذه القواعد بالفعل أدت الى التخفيف من شراسة سلوك إدارة الأرباح وبخاصة بالنسبة للبنوك كبيرة الحجم. إلا أن الملاحظة الأجدر بالذكر هي تحول البنوك المسجلة الى انتهاج سلوك إدارة الأرباح وبشكل معنوي .

٣/٣- توصيات الدراسة :-

(أ) إن كان تطبيق قواعد البنك المركزي فيما يخص مخصصات القروض قد أدت الى تخفيض سلوك ادارة الأرباح وذلك لإعتمادها على معايير المحاسبة المصرية المعدلة بالاتفاق مع معايير التقارير المالية IFRS ( المرحلة الأولى ) بالشكل الذي أدي إلى رفع جودة التقارير المالية ، ولذلك يوصي الباحث بالمضي قدماً نحو تعميم هذه المعايير ( بشكل ملزم ) ليس فقط على قطاع البنوك بل على مستوى كافة الأنشطة الأخرى ، وذلك لمسايرة لغة معايير التقارير المالية الدولية ومن ثم مساعدة هذه البنوك على المنافسة مع البنوك العالمية ، ومن جهة أخرى إمداد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات أكثر موثوقية وعدالة .

(ب) يوصي الباحث بقيام مجلس إدارة البنك المركزي المصري بضرورة الاستعانة بهذه الدراسة لمعرفة البنوك التي تمارس سلوك إدارة الأرباح ، مع

تشديد العقوبات على تلك البنوك لما لهذا السلوك من آثار ضارة على جودة التقارير المالية .

٤/٣ – الدراسات المستقبلية المقترحة.

من النقاط البحثية التى يمكن أن تكون مجالاً خصباً للأبحاث المستقبلية ما يلى:-

- ان تتطرق الدراسات المستقبلية المتعلقة بإدارة الأرباح بالبنوك التجارية الى آليات إدارة الأرباح الأخرى ، مثل قياس أثر إستخدام إستهلاك الشهرة في إدارة الأرباح.
- فحص أثر إستخدام قواعد المحاسبة بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح بالبنوك التجارية المصرية وبخاصة استخدام الاستثمارات المالية المتاحة للبيع AFS
- محاولة دراسة مدى إدارة الأرباح بالبنوك الاسلامية مقارنة بغيرها ، كذلك البنوك التابعة للقطاع الخاص مقارنة بالتابعة للدولة .
- وأخيراً يأمل الباحث بضرورة أن تتطرق الدراسات المستقبلية أيضاً الى ما يتعلق بإدارة راس المال وهو من الموضوعات التي لا تقل أهمية عن إدارة الأرباح وبخاصة بإستخدام عمليات إصدار أسهم جديدة .

## References


[1] Ahmed, A.S., Takeda, C. and S. Thomas, 1999, *Bank loan loss provisions: a reexamination of capital management, earnings management and signaling effects*, Journal of Accounting and Economics, vol. 28, pp. 1-25.

[2] Adisa (2014) Loan Loss Provision and Earnings Management in Nigerian Deposit Money Banks http://www.mcser.org/journal/index.php/mjss/article/viewFile/4410/4313 [3] Anandarajan, A., Hasan, I. and A. Lozano-[3]Vivas, 2005, *Loan loss provision decisions: An empirical analysis of the Spanish depository institutions*, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, vol. 14, pp. 55–77.

[4] Asokan Anandarajan, Iftekhar Hasan, Cornelia McCarthy 2006, the use of loan loss provisions for capital management, earnings management and signalling by Australian banks at https://core.ac.uk/download/files/153/6603933.pdf

[5]Ana Rosa 2008 Cross-country determinants of bank income smoothing by managing loan-loss provisions- Journal of Banking & Finance Volume 32, Issue 2, , PP217–228
Available at: http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S03784266 0700177X

[6]Anandarajan, A., Hasan, I. and C. McCarthy, 2007, *Use of loan loss provisions for capital, earnings management and signaling by Australian banks*, Accounting and Finance, vol. 47, pp. 357–379.

[7] Beatty, A., Chamberlain, S.L. and J. Magliolo, 1995, *Managing Financial Reports of Commercial Banks: The Influence of Taxes,Regulatory Capital, and Earnings*, Journal of Accounting Research, vol. 33, no. 2, pp. 231-261.

[8] Bhat, V.N., 1996, *Banks and income smoothing: an empirical analysis*, Applied Financial Economics, vol. 6, pp. 505–510.

[9] Collins, J.A., Shackelford, D.A. and J.M. Wahlen, 1995, *Bank Differences in the Coordination of Regulatory Capital, Earnings and Taxes*, Journal of Accounting Research, vol. 33, no. 2, pp. 263-291.

[10] Chang, R. D., Shen, W. H. a., & Fang, C. J. 2008. *Discretionary Loan Loss Provisions and Earnings Management for the Banking Industry.* International Business & Economics Research Journal, 7(3), 9-20

[11] Cornett, M.M., McNutt, J.J. and H. Tehranian, 2006, *Corporate Governance and Earnings Management at Large U.S. Bank Holding Companies*, Working paper, Whitcomb Center for Research in Financial Services.

[12] Desai, M.A., Dharmapala, D., 2009b. Earnings management, corporate tax shelters, and book-tax alignment. *National Tax Journal,* 62, 169–186.
[13] Desai, M., and D. Dharmapala. (2006). Corporate tax avoidance and high-powered incentives. Journal of Financial
Economics 79: 145-179.

[14] Eng, L. L., & Nabar, S. 2007. Loan Loss Provisions by Banks in Hong Kong, Malaysia and Singapore. Journal of International Financial Management and Accounting, 18(1), 18-38.
[15] Farzaneh Nassirzadeh 2012, A Study of the Factors Affecting Earnings Management: Iranian Overview Science , Series Data Report Vol 4, No. 2; Feb 2012
[16] Greenawalt, M.B. and J.F. Sinkey Jr., 1988, *Bank Loan-Loss Provisions and the Income- Smoothing Hypothesis: An Empirical Analysis, 1976-1984*, Journal of Financial Services Research, vol. 1, pp. 301-318.
[17] Healy, P.M. and Wahlen, J.M., *'A review of the earnings management literature and its implications for standard setting.' Accounting Horizons* 13-4 (1999, December), pp. 365–384.
[18] Haeyoung Ryu (, 2014) the Effect of Book-Tax Conformity on the Use of Accruals: Evidence From Korea the Journal of Applied Business Research – May/June
[19] Hasan, I. and W.C. Hunter, 1999, *Income-smoothing in the depository institutions: An empirical investigation*, Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting, vol.7, pp. 1-16.
[20] Hribar, P., Collins D., 2000. Errors in estimating accruals: Implications for Empirical Research. Journal of Accounting Research 40, pp. 105-134.

[21]Holland, D & Ramsay, A 2003, *'Do Australian companies manage earnings to meet simple earnings benchmarks?'*, Accounting and Finance vol.43, pp41-62.
[22] Kanagaretnam, K., Lobo, G. and R. Mathieu, 2004, *Earnings Management to Reduce Earnings Variability:*

*Evidence from Bank Loan Loss Provisions*, Review of Accounting and Finance, vol. 3, no. 1, pp. 128-148.
[23] Kanagaretnam, K., Lobo, G. and D.H. Yang, 2005, *Determinants of Signaling by Banks through Loan Loss Provisions*, Journal of Business Research, vol. 58, no. 3, pp. 312-320.
[24] Kim M. and Kross W. (1998). The impact of the 1989 change in bank capital standards on loan loss provisions and loan write-offs. *Journal of Accounting and Economics*, 25 (1): 69-100.
[25] Leuz, Christian, Nanda, Dhananjay, & Wysocki, Peter D. (2003). Earnings management and investor protection: an international comparison. Journal of Financial Economics, 69, 505–527
[26] Lapointe, P., Cormier, D., Magnan, M. and S. Gay-Angers, 2006, *On the Relationship between Voluntary Disclosure, Earnings Smoothing and the Value-Relevance of Earnings: The Case of Switzerland*, European Accounting Review, vol. 15, no. 4, pp. 465-506.
[27] Liu, C., Ryan, S., 2006. Income smoothing over the business cycle: changes in banks' coordinated management of provisions for loan losse s and loan charge-offs from the pre-1990 bust to the 1990s boom. The Accounting Review 81, 421–441

[28 Lobo, G.J. and J. Zhou, 2001, *Disclosure quality and earnings management*, Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, vol. 8, no. 1, pp. 1-20. Ma, C. K., 1988, *Loan loss reserves and income smoothing: The experience in the U.S. banking industry*, Journal of Business Finance and Accounting, vol. 15, no. 4, pp. 487–497.
[29] Ma, C K (1988) Loan loss reserve and income smoothing: The experience in the US banking industry. Journal of Business Finance and Accounting 15, 487–497.
[30] Mary E. Barth, Javier Gómez-Biscarri, Ron Kasznik, Germán López-Espinosa Working Paper No.05/12 October 2012 , Fair Value Accounting, Earnings Management and the use of Available-for-Sale Instruments by Bank

Managers , at
http://www.unav.edu/documents/29056/1939939/WP_UNAV_05_12.pdf
[31] Moison, J.W., 2004, Chapter 47: Banks, in: *'Externe verslaggeving in theorie en praktijk'*, Reed Business Information, 's Gravenhage, pp. 1307-1340.
[32] Oosterbosch van R.J.J. (2009), "Earnings Management in the Banking Industry – The consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions",
Master Thesis at Erasmus University Rotterdam - School of Economics.
[33] Parfet, W, 2000. *commentary: accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective*, Accounting Horizons, Vol. 14, No.4, pp. 481-488
[34] Peasnell, K.V., Pope, P.F. and S. Young, 2000, *Detecting earnings management using crosssectional abnormal accruals models*, Accounting and Business Research, vol. 30, no. 4, pp.313-326.
[35] Pérez, D., Salas, V. And J. Saurina, 2006, *Earnings and capital management in alternative loan loss provision regulatory regimes*, Working paper 0614, Bank of Spain.
[36] Renick van Oosterbosch (2012) Earnings Management in the Banking Industry the consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions, at:
https://www.google.com.eg/?gws_rd=ssl#q=Earnings+Management+in+the+Banking+Industry
[37] Schipper, K. *"Commentary on Earnings Management"* Accounting Horizons, Vol. 3, Issue 4 (December 1989), pp. 91-102.
[38] Shivakumar, L. 2000. Do Firms Mislead Investors by Overstating Earnings before Seasoned Equity Offerings? Journal of Accounting and Economics 29: 339-37

[39] Silviana. (2006). Role of the Board of Commissioners and the influence of the Audit Committee on Earnings Management.Thesis Unpad
[40]Wetmore, J L – Brick, J R (1994) Loan loss provisions of commercial banks

And adequate disclosure: A note. Journal of Economics and Business 46, 299–305.
[41] Wall, L. D. and T.W. Koch, 2000, *Bank loan loss accounting: A review of theoretical and empirical evidence*, Federal Reserve
[42] .Oosterbosch van R.J.J. (2009), "Earnings Management in the Banking Industry - The consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions", Master Thesis at Erasmus University Rotterdam - School of Economics

http://dare.uva.nl/cgi/arno/show.cgi?fid=481351

[43] UNCTAD ( 2008 ) Review of practical implement tation issues relating to international financia l reporting standards Case study of Egypt at :-

http://unctad.org/en/Docs/c2isard45_en.pdf

[44] Wallace, E.D 1991 auditing pwskent publishing company poston.
[45] Wan Maslisa wan, Mohamed shaista, w (2011) Panel Data Analysis of the Relationship between Earnings Management, Bank Risks, Loan loss Provision and Dividend per Share Journal of Business and Policy Research Vol. 6. No. 1. July 2011 Pp. 46-56
[46] Wetmore, J L – Brick, J R (1994) Loan loss provisions of commercial banks and adequate disclosure: A note. Journal of Economics and Business 46,
299–305
[47] Yasuda, Y, Okuda, S & Konishi, M., 2004, 'the Relationship between Bank Risk and Earnings Management: Evidence from Japan', Review of Quantitative Finance and Accounting, vol. 22, pp. 233-248.

المراجع العربية

١- الهيئة العامة للاستعلامات(٢٠١٥) على الموقع التالي :-

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2373#.VnrCIVK7ApE

٢- اسس تكوين المخصصات وتقييم الجارة الائتمانية للعملاء - الكتاب الدوري الصادر عن البنك المركزي المصري( ٢٠٠٥ ) على موقع البنك المركزي التالي
http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/0DA0322C-838D-4BAF-AF09-5F5C322D5B93/1324/19Basesofobligorriskratingandprovisionsformation_A.pdf

٣- جريدة الأهرام الإقتصادي ( ٢٠١٠ ) تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي القطاع المصرفي على الموقع التالي :-
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=84362&eid=843

٤- قواعد اعداد و تصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من من مجلس ادارة البنك المركزي المصري . على الموقع التالي
http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/40B7D092-7858-4A0A-8ECE-0BFB6BFBA680/1003/Rulesofpreparationandpresentationoffinancialstatem.pdf:-

٥- ربيع أمين ، اسامة ( ٢٠١٣ ) ، التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS - الجزء الثاني الاسكندرية

٦- فرج ، حسن كامل ( ٢٠١٤ ) - قياس العلاقة بين جودة التقارير المالية والرأي المتحفظ لمراجع الحسابات الخارجي - دليل عملي اضافي من الشركات المصرية ، مجلة المحاسبة المصرية العدد السابع .

٧- فرج ، حسن كامل ( ٢٠١٥ ) - إختبار علاقة التهرب الضريبي بإدارة الإستحقاقات الإختيارية - دليل عملي جديد من الشركات المصرية المسجلة ، مجلة المحاسبة المصرية العدد التاسع .

٨-عيسى ، سمير كامل (٢٠٠٨) أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح - مع دراسة تطبيقية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الاسكندرية العدد (٢) مجلد رقم (٤٥)

**Mann-Whitney Test**

Ranks

| | VAR00004 | N | Mean Rank | Sum of Ranks |
|---|---|---|---|---|
| VAR00003 | 0 | 55 | 68.91 | 3790.00 |
| | 1 | 45 | 28.00 | 1260.00 |
| | Total | 100 | | |

Test Statistics[a]

| | VAR00003 |
|---|---|
| Mann-Whitney U | 225.000 |
| Wilcoxon W | 1260.000 |
| Z | -7.015- |
| Asymp. Sig. (2-tailed) | .000 |

a. Grouping Variable: VAR00004

Regression

| Model | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | df1 | df2 | Sig. F Change |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .952 | .951 | .01163 | 1 | 49 | .000 |

ANOVA[b]

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | .132 | 1 | .132 | 974.482 | .000[a] |
| | Residual | .007 | 49 | .000 | | |
| | Total | .138 | 50 | | | |

Coefficients[a]

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -.023- | .004 | | -6.004- | .000 |
| | EBPT | 1.136 | .036 | .976 | 31.217 | .000 |

Regression

| Model | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | df1 | df2 | Sig. F Change |
| 1 | .968 | .965 | .01083 | 9 | 87 | .000 |

ANOVA[b]

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | .313 | 9 | .035 | 296.157 | .000[a] |
| | Residual | .010 | 87 | .000 | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Total | .323 | 96 | | | |

Coefficients

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | .014 | .011 | | 1.357 | .178 |
| | EBPT | 1.000 | .055 | .896 | 18.053 | .000 |
| | LISTED | -.018- | .004 | -.153- | -3.987- | .000 |
| | LISEBPT | .126 | .053 | .120 | 2.390 | .019 |
| | SIZE | -.002- | .001 | -.043- | -2.053- | .043 |
| | DE | -6.617E-6 | .000 | -.004- | -.207- | .837 |
| | LD | -.002- | .002 | -.025- | -1.290- | .200 |
| | REG | .004 | .004 | .037 | .970 | .335 |
| | REGEBPT | -.592- | .105 | -.316- | -5.627- | .000 |
| | EBPREGLISTED | .499 | .102 | .253 | 4.897 | .000 |

Coefficients

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | .014 | .011 | | 1.357 | .178 |
| | EBPT | 1.000 | .055 | .896 | 18.053 | .000 |
| | LISTED | -.018- | .004 | -.153- | -3.987- | .000 |
| | LISEBPT | .126 | .053 | .120 | 2.390 | .019 |
| | SIZE | -.002- | .001 | -.043- | -2.053- | .043 |
| | DE | -6.617E-6 | .000 | -.004- | -.207- | .837 |
| | LD | -.002- | .002 | -.025- | -1.290- | .200 |
| | REG | .004 | .004 | .037 | .970 | .335 |
| | REGEBPT | -.592- | .105 | -.316- | -5.627- | .000 |
| | EBPREGLISTED | .499 | .102 | .253 | 4.897 | .000 |

a. Dependent Variable: LLP